

Distr.: General
31 October 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٥١ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل
مسألة عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يورد هذا التقرير، المُعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٧٠ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، التطورات الرئيسية التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/70/579 و Add.1)، ويحدد قضايا تنتظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وتتضمن الإضافة ١ لهذا التقرير معلومات عن حالة الطلبات المحددة التي قدمتها اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١٦ (A/70/19).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230217 230217 16-18982 (A)



أولا - السياق الاستراتيجي والتطورات العملائية الرئيسية

ألف - الاتجاهات العالمية المسجلة في النزاعات وحفظ السلام

١ - في ظل وجود ٦٥ مليون شخص مشرد قسرا، يطال النزاع المسلح اليوم بتأثيره حياة عدد قياسي من الأشخاص. وفي الواقع، إن نسبة تقدر بنحو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من العنف السياسي تستهدف المدنيين اليوم، تطال عددا غير متناسب من الأطفال والنساء^(١).

٢ - وأدى تزايد عدد الحروب الأهلية ثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤، لا سيما في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا، إلى ارتفاع حاد في عدد الوفيات المتصلة بالنزاع على الصعيد العالمي. وفي هذه البيئات، تزايدت قوة جيل جديد من الجماعات المسلحة جراء عدم الاستقرار. فبدلاً من فروع تنظيم القاعدة، وصولاً إلى الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في الشام، يستخدم العديد من هذه الجماعات المسلحة الأساليب الإرهابية وهي مسؤولة عن الهجمات ضد المدنيين وحفظ السلام. إن هذه الجماعات المسلحة، التي تعمل بشكل مستقل عن بعضها، ولكن ضمن شبكات متداخلة على جانبي الحدود تعتمد على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تشكل تحدياً للاستجابات التقليدية المتخذة على مستوى الدول. وسيشكل تحقيق تسويات سياسية دائمة في هذه السياقات تحدياً مستمرا للمجتمع الدولي، وتحدياً خاصاً بالنسبة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣ - ويُبرز تجدد النزاعات صعوبة توطيد السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع الذي طال أمده. ويبين استمرار انعدام الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي التحديات التي يواجهها بسط سلطة الدولة وإعادة إرساء النظام في المناطق التي تكون فيها الدولة ضعيفة أو غائبة تاريخياً أو التي يُنظر إليها على أنها غير شرعية، لا سيما عندما يكون وجود الجماعات المسلحة مترسخاً فيها. وفي أماكن أخرى، حيث يكون العنف السياسي إلى حد كبير أمراً في الماضي، كما هي الحال في ليبيا أو هايتي، تظل أوجه الضعف قائمة. وتشكل هياكل الدولة الضعيفة وأنظمة المحسوبيات المتجذرة التي تيسر الفساد والإفلات من العقاب والإقصاء الاقتصادي تحديات كبيرة في وجه الجهود الرامية إلى الحفاظ على سلام واستقرار دائمين. وبغية المضي في قدماً لا يزال من الضروري اعتماد مقاربة طويلة الأجل لإدامة السلام تتناول القوى المحركة البالغة الأهمية للعنف.

(١) Organization for Security and Cooperation in Europe, "State of Fragility Highlights", 2016, p. 18

٤ - ولا يزال اتسام النزاعات بالطابع الإقليمي يشكل تحديات كبيرة، سواء كانت تلك النزاعات جديدة أو قديمة. وتسهل تكنولوجيا المعلومات اليوم اتساع رقعة النزاعات عبر الحدود وهي كثيرا ما تكون مرتبطة بشبكات إجرامية. وتبين أن تحقيق وحدة دولية إزاء انتهاج استراتيجية مشتركة من أجل حل النزاعات أو إدارتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية التي تسعى وراء مصالح متضاربة، أمرٌ بعيد المنال في بيئات مثل الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان. وفي الوقت نفسه، يلزم بذل جهود أكبر في سبيل وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية تستجيب للطابع المتغير الذي يتسم به كلٌ من التهديدات عبر الوطنية وتنقلها.

٥ - ورغم التحديات التي يطرحها التفاوض وتوطيد التسويات السلمية اليوم، فهي لم تكن يوما أكثر ضرورة مما هي عليه اليوم. وأظهرت البحوث أن الغالبية العظمى من النزاعات المعاصرة يمكن أن تحل عبر المفاوضات، ولا من خلال الهزيمة العسكرية التي يلحقها جانب بالجناب الآخر. إن استخدام القوة والسعي وراء الحلول السياسية لا يستبعد أحدهما الآخر، بل يعزز كل منهما الآخر. وتبرز أهمية هذه المسألة بصفة خاصة بالنسبة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تصمّم وتُنشر دعماً للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق وصون التسوية السياسية للنزاع المسلح. إن تجربة صنع السلام وحفظ السلام والجهود المبذولة لتوطيد السلام على مدى العام الماضي - بدءاً من الجمهورية العربية السورية مروراً باليمن والصحراء الغربية وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصولاً إلى مالي - تبرز الأهمية الحيوية التي يتسم بها عمل الجهات المعنية الدولية، بما فيها مجلس الأمن، لتحقيق المواءمة حول حد أدنى من الرؤية السياسية ومجموعة مشتركة من الأهداف كي تتمكن جهود السلام والأمن الدوليين من تحقيق أي أثر. ويشكل الافتقار إلى الوحدة والاتساق على الصعيد الدولي حالياً في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة واحداً من أخطر العقبات التي تعترض الجهود الرامية إلى حل كل من نزاعات اليوم، بما في ذلك في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦ - وفي هذه البيئة المعقدة والصعبة، سيتعين على عمليات حفظ السلام أن تكون حذقة أكثر من الناحية السياسية في تحديد الخيارات اللازمة لدعم استراتيجيات دولية متسقة تفضي إلى تسويات تفاوضية، مع القيام في الوقت نفسه ببناء شراكات تعاون مع الجهات المعنية الرئيسية في سياق كل من النزاعات على حدة. لذا سيكون من الضروري للبعثات المقبلة أن تكون أكثر ملاءمة ومرونة وسرعة مما هي عليه الآن. ويعني ذلك وضع مقاربات جديدة لمهام الولايات الأساسية، تشمل إعادة بلورة تصور لمهام رصد وقف إطلاق النار بما يجعلها

متكيفة مع نزاعات اليوم، ووضع استراتيجيات محددة الأهداف تتصدى للجماعات المسلحة وتعيد النظر في مقاربات لبناء السلام تكون أكثر تحفيزاً، تركز على المجتمعات المحلية وتلبي احتياجاتها. وسيطلب ذلك أيضاً تعزيز الرصد والتقييم والقدرة على تصحيح المسار. وينبغي لذلك أن يأتي تكملة للجهود القائمة الرامية إلى تعزيز الأداء والمساءلة والقدرات، واتخاذ تدابير أقوى في مجالي السلامة والأمن.

باء - المواضيع الرئيسية المستقاة من التطورات العمالية في عام ٢٠١٦

٧ - رغم التقدم المحرز في عدد من بعثات حفظ السلام في عام ٢٠١٦، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وليبيريا، تجهد بعثات أخرى، مثل تلك المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي، للوفاء بولاياتها في سياق عملية سياسية ضعيفة أو غير موجودة. وثمة عدد من القضايا الرئيسية المشتركة بين البعثات على مدى السنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالموافقة، والعمل في بيئات غير متكافئة، وحماية المدنيين والمراحل الانتقالية.

٨ - وفي عام ٢٠١٦، شكّل الحفاظ على موافقة الحكومة المضيفة على وجود عملية لحفظ السلام تحدياً محورياً في العديد من البعثات، بما في ذلك في جنوب السودان ودارفور، حيث استمرت القيود المفروضة على التنقل داخل منطقة البعثة، وفي الصحراء الغربية، بطرد معظم الموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في آذار/مارس.

٩ - وفي نهاية المطاف، يستلزم تأمين هذه الموافقة وإدامتها توظيفاً رأسمالاً سياسياً جماعياً من قبل مجلس الأمن. وقد بدأت الأمانة العامة من جانبها العمل على إيجاد سبل خلاقة لبناء هذه الموافقة. وفي عام ٢٠١٦، وبهدف التوصل إلى فهم مشترك لغرض ودور عملية حفظ السلام، بدأت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وضع إطار للمساءلة المتبادلة. ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الحكومة للأولويات الرئيسية والإبقاء على دعم متسق ومستمر من الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - وفي عام ٢٠١٦، ظلت البيئات غير المؤاتية تشكل تحدياً لعمليات حفظ السلام، فقد دفع أفراد حفظ السلام من أرواحهم في مواجهتها، كما أعاقت تلك البيئات تنفيذ الولايات وسلطت الضوء على الفجوة بين التوقعات والقدرات. ودعا مجلس الأمن في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى اعتماد وضعية أكثر استباقاً وقوة، بما في ذلك لمواجهة التهديدات غير المتكافئة. وفي جمهورية

الكونغو الديمقراطية، وعلى خلفية إرجاء العملية الانتخابية، شكّل وجود عدد كبير من الجماعات المسلحة، وحالات التوتر المتزايدة بين المجتمعات المحلية وتزايد الاحتياجات إلى الحماية تحديات إضافية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أثر اندلاع أعمال العنف المتفرقة في جمهورية أفريقيا الوسطى على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ما استدعى من البعثة رداً قوياً بغية تنفيذ ولايتها. بيد أن القدرات المطلوبة لمواجهة التهديدات والوفاء على نحو فعال بالولايات لم تكن متاحة دائماً، لا سيما، وبشكل لافت، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث لا يزال نقص كبير يشوب قدراتها. ولا تزال تلبية الاحتياجات من القدرات التي تتيح العمل في بيئات معادية وغير متكافئة، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، والمراقبة والاستطلاع الاستخباريين، ووحدات مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع وناقلات الجند المصفحة، تشكل تحدياً كبيراً.

١١ - وأبرزت الحوادث التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في عام ٢٠١٦ صعوبة ترجمة الولايات الشاملة لحماية المدنيين إلى إجراءات محددة الهدف ضد الأطراف المشاركة في العنف المرتكب بدوافع سياسية ضد المدنيين، والتي قد تشمل القوات الحكومية أحياناً. ومع أن مئات الآلاف من المدنيين كانوا يتمتعون بالحماية في مواقع محددة في جنوب السودان خلال عام ٢٠١٦، فقد ظلت قدرة البعثة على نشر قواتها إلى مناطق أخرى لحماية المدنيين محدودة. وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات لحماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ضد الجماعات المسلحة. وقد حدثت التحديات المتصلة بالمناطق النائية، وتضارب أولويات البعثة، والتنقل وتدفق المعلومات، والإنذار المسبق من قدرة البعثة على حماية المدنيين بطريقة استباقية ومعززة. ومرة أخرى، أثبتت التجربة أن استعداد ورغبة الوحدات النظامية للوفاء بولايات حماية المدنيين يتسمان بأهمية بالغة لا تقل عن قدراتها على القيام بذلك.

١٢ - وفي خضم عملية التخفيض التي تشهدها البعثتان في كوت ديفوار وليبيريا، والتخطيط الجاري للمرحلة الانتقالية لهائي، وإعادة التشكيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما زال كل من تحقيق فهم مشترك مع النظراء الوطنيين والأمم المتحدة والشركاء الدوليين بشأن المهام المتبقية ذات الأولوية، وتسليم الأدوار الأمنية وبناء القدرات واستدامة الدعم الدولي للمهام الحساسة، يتسم بأهمية بالغة.

ثانياً - تنفيذ استعراضات السلام والأمن

ألف - استعراض عمليات السلام

تنفيذ ولاية الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

١٣ - اتسمت الأشهر الـ ١٢ الماضية بأهمية بالغة بالنسبة إلى خطة إصلاح حفظ السلام، إذ واصلت الأمانة العامة تنفيذ قرارات الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وأحرزَ تقدم في وضع معايير وإجراءات للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين وغير ذلك من أشكال سوء السلوك كما جرى تحديث وتحسين معايير الدعم الميداني التي تقع ضمن اختصاص إدارة الدعم الميداني. ولا يزال العمل جارياً على تطوير القدرات الجديدة وتقديم الدعم إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من خلال الشراكات مع الدول الأعضاء. بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦ واجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المعقود في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بهدف مضاهاة التعهدات بتوفير التدريب وبناء القدرات، باحتياجات البلدان الجديدة المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وتُبذل حالياً جهود كبيرة من أجل التفعيل الكامل لنظام تأهب قدرات حفظ السلام في إطار الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تعزيز تشكيل القوات الاستراتيجية والقدرات على التخطيط لعمليات حفظ السلام. كما تواصل العمل على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن (انظر الفرع المتعلق بالشراكات).

١٤ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع استراتيجيات اتصالات مصممة خصيصاً لدعم تنفيذ الولايات وتحسين النظرة المكونة عن حفظ السلام وفهم دوره وتأثيره على الأرض. وشددت سياسة منقحة بشأن الاتصالات الاستراتيجية والإعلام في الميدان على تحقيق تحول نحو بذل جهد في الاتصالات يتسم بدينامية أكبر وانخراط أنشط وتركيز سياسي أكثر.

١٥ - بيد أن التقدم المحرز في بعض المجالات كان أبطأ من المتوقع. فرغم إحراز بعض أوجه التقدم، تأخر استعراض العمليات الإدارية والمالية الرئيسية التي قد لا تكون داعمة للعمليات الميدانية عن المهلة الزمنية المحددة له. وتأثر إنشاء إطار للأداء الطبي بالقيود المفروضة على موارد الأمانة العامة، إلا أن الدعم الإضافي الذي قدمته بعض الدول الأعضاء سيجب تسريع العمل في الأشهر المقبلة. ورغم الجهود المبذولة حالياً من أجل تحسين المقاربات الهيكلية

المعتمدة في مجال مشاركة المجتمعات المحلية، فإنه لا يزال من الصعب إجراء استقصاءات للتصورات العادية.

١٦ - وفي المستقبل، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني السعي إلى تطبيق التوصيات الرئيسية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وفي خطوة لاحقة، وفي وقت تشهد المنظمة تغييراً كبيراً، سيكون من الأهمية بمكان إبداء تركيز مستمر وتقديم الدعم السياسي بغية الحفاظ على الزخم من أجل تنفيذ تلك التوصيات. وإضافة إلى مجالات الإصلاح المتصل بالقدرات، يلزم اتخاذ قدر أكبر من الإجراءات الجماعية بغية تعزيز الدور السياسي لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال جهود المنع والوساطة، فضلاً عن تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في إدامة السلام.

تقديم الدعم إلى العمليات السياسية

١٧ - إن المساعي الحميدة وتقديم الدعم إلى الحوار السياسي والمصالحة هما في صميم معظم ولايات حفظ السلام. وقد شدد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على أولوية العمل السياس وضرورة قيام عمليات السلام بوضع استراتيجيات سياسية أقوى. وقد سعت إدارة عمليات حفظ السلام إلى مواصلة تعزيز دعمها السياسي المقدم إلى عمليات حفظ السلام. وقدمت عمليات الاستعراض الاستراتيجي التي أجريت في عدد من البعثات خلال عام ٢٠١٦، التوجيه الاستراتيجي إلى عدد من عمليات حفظ السلام وساعدت في رسم الخطوط العريضة للولايات واستراتيجيات تنفيذ الولايات. كما سعت إدارة عمليات حفظ السلام إلى ضمان التفاهم بين مجلس الأمن والدول الأعضاء بشأن أولويات البعثات وما تواجهه من تحديات، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطات منتظمة إلى المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فضلاً عن زيادة الإبلاغ.

التخطيط والتحليل في عمليات حفظ السلام

١٨ - دعماً للجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل تعزيز تحليل عمليات الأمم المتحدة للسلام والتخطيط لها، وكذلك لتحسين التخطيط وتنفيذ واستعراض آليات محددة لعمليات حفظ السلام، تعكف إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على وضع الصيغة النهائية لسياسة جديدة بشأن التخطيط في عام ٢٠١٦. وتحدد السياسة الجديدة عملية تخطيط موحدة خاصة بحفظ السلام، وتوضح الأدوار والمسؤوليات ونقاط اتخاذ القرار، وتكفل التنسيق والاتساق في التخطيط لعمليات حفظ السلام. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان الاتساق في الخطط على كل من المستويات الاستراتيجية والعملي والتكتيكي.

وستكون هذه السياسية إلزامية لأي عملية تخطيط مرتبطة بعملية لحفظ السلام في مختلف مراحل البعثة، بما في ذلك البدء، وإعادة التشكيل والانتقال والخفض التدريجي والانسحاب. وسيواكب بدء تنفيذ هذه السياسة تدريباً متخصصاً لتعزيز المهارات في مجال التخطيط الاستراتيجي والعملي. ومن أجل مواصلة بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة، جرى كذلك تقديم تدريب على التحليل والتقييمات الاستراتيجية للتزاعات وتنظيم حلقة عمل بشأن التخطيط المتكامل استهدفت المخططين الاستراتيجيين.

الحماية

١٩ - ويعكس ما شهدته عام ٢٠١٦ من انتشار للعنف على نطاق واسع في عدة بعثات، وإخفاقات ملحوظة في منع العنف ضد المدنيين، الصعوبات التي تعترض تحقيق ولايات حماية المدنيين. وفي حين يُعتبر تجهيز الأفراد النظاميين بالقدرات المناسبة أمراً هاماً، فإن التحديات المنظومية والسياسية تحتاج هي أيضاً إلى المعالجة من أجل تمكين حفظة السلام من الوفاء بولايتهم المتمثلة في حماية المدنيين. وتجدد الإشارة إلى ثلاثة من تلك التحديات.

٢٠ - ورغم وجود ضرورة إنسانية بتوفير الحماية في معظم الأحيان، فإنه لا يمكن لحفظة السلام تعويض الجهود الرامية إلى حل النزاع، والتي تتطلب المشاركة السياسية المستمرة والإبداع وبناء الشراكات. ومن الممكن لعمليات حفظ السلام المنتشرة بشكل بارز أن تحجب العمل الصعب المتمثل في السعي إلى إيجاد حلول سياسية، وتحويل عبء التزام المجتمع الدولي في بلد مزقته الحرب من مسؤوليات مجلس الأمن إلى أداء حفظة السلام. ويجب على الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول السياسية للنزاع أن تأخذ في اعتبارها مسألة الحماية.

٢١ - إن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين ملقاة على عاتق الحكومات المضيفة، ولكنها قد لا تضطلع دائماً بهذا الدور، إما بسبب انعدام الإرادة لديها، أو لعدم قدرتها على ذلك. وحيثما تكون الحكومات المضيفة غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على ذلك، وتكون حماية المدنيين جزءاً من ولاية عملية لحفظ السلام، تقع على البعثة مسؤولية اتخاذ الإجراءات الضرورية. وفي هذه الحالات، يجدر النظر في مجموعة من الاستراتيجيات تشمل الحوار والدبلوماسية وأدوات أخرى متاحة لمجلس الأمن. وحيث تكون القدرات ضعيفة، يمكن للبعثات أن تضع استراتيجيات لدعم السلطات الوطنية.

٢٢ - وتؤدي حالات عدم اتباع الأوامر أو اكتشاف محاذير مضمرة من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في لحظات الأزمة إلى تقويض سلطة بعثة حفظ السلام وقدرتها على العمل بشكل حاسم لحماية المدنيين. وقد بدأ العمل من أجل توضيح معايير

الأداء. ويكتسي الالتزام السياسي للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالاضطلاع بالولاية أهمية حيوية في كفالة مواءمة أداء البعثة مع المعايير المتوقعة من قبل مجلس الأمن. ولكن من الضروري التأكد أيضا أن في كل بعثة فهم مشترك بين قيادة البعثة والأفراد النظاميين بشأن استخدام القوة.

٢٣ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من جانبهما العمل على تعزيز القدرات الاستراتيجية والعملياتية للبعثات التي تتيح لها تقييم التهديدات المتعلقة بالحماية والتصدي لها. وإضافة إلى تيسير عمليات محاكاة حماية المدنيين، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دعم تنفيذ ولايات حماية المدنيين عن طريق توفير السياسات والتوجيه، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بدور شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية لحماية المدنيين، التي تكمل المبادئ التوجيهية القائمة الخاصة بالعناصر العسكرية. كما جرى اختبار أدوات إبلاغ ميداني أفضل في البعثات، تتيح إجراء تقييمات أقوى للأخطار التي تهدد الحماية وتمنح البعثات قدرة على التكيف تستطيع بفضلها التعامل مع البيئات المتغيرة. ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام مؤشرات خاصة بحماية المدنيين من أجل تحسين قدرتها وقدرة إدارة الدعم الميداني على تقييم مدى فعالية تنفيذ ولاية حماية المدنيين في الميدان.

٢٤ - وأجريت أيضا دراسات عن المجالات ذات الصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك تقييم داخلي لاستراتيجيات حماية المدنيين الخاصة ببعثات محددة، إلى جانب مذكرة عملية بشأن مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي، وكلاهما سيفيد في تصميم استراتيجيات البعثات الخاصة بحماية المدنيين في المستقبل. ولتحسين التنسيق داخل البعثات وفيما بينها، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا أول مؤتمر لكبار مستشاري حماية المدنيين في آذار/مارس ٢٠١٦.

حماية الأطفال

٢٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استعراضا لسياساتها المتعلقة بحماية الأطفال في عام ٢٠٠٩ من خلال عملية موجهة نحو الأنشطة الميدانية. وقد استفادت من النتائج الرئيسية لهذا الاستعراض السياسة المشتركة لحماية الأطفال التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية مؤخراً والتي ترمي إلى تعزيز احترام حقوق الطفل وتقوية الاستجابة العامة لمسائل حماية الطفل في عمليات السلام. وتؤكد السياسة الجديدة المسؤولية الجماعية للبعثات عن حماية الأطفال وضرورة تعميمها في جميع أعمالها. كما تؤكد السياسة على أن من

واجب جميع حفظة السلام التمسك بأعلى المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بحماية الأطفال واحترامها والتقيد بها، وتقديم توجيهات واضحة بشأن القضايا الرئيسية لحماية الأطفال، مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد الأطفال، واحتجاز الأطفال، واستخدام المدارس لأغراض عسكرية واستعانة أفراد من حفظة السلام بعمالة الأطفال. وتشجع هذه السياسة أيضا تعاوننا أكبر مع الشركاء الإقليميين بشأن حماية الأطفال بهدف تعزيز الاتساق في تطبيق القواعد والمعايير وبناء أساس مشترك للسياسات والتدريب.

٢٦ - ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الصيغة النهائية لمواد تدريبية خاصة بمسألة حماية الأطفال يجري وضعها من أجل شرطة الأمم المتحدة، وذلك بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكاتب الممثلين الخاصين للأطفال والتزاع المسلح والعنف ضد الأطفال، والمكتب الدولي لحقوق الطفل. وسيتم إقرار هذه المواد التدريبية وتنفيذها في شراكة مع الدول الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٦.

العنف الجنسي المتصل بالتزاعات

٢٧ - وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، قدم مستشارون في مجال حماية المرأة، في خمس عمليات لحفظ السلام، الدعم في تنفيذ الولايات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالتزاعات من خلال الرصد والإبلاغ عن الحوادث؛ وتعميم تدابير الوقاية والاستجابة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ وبناء قدرات موظفي البعثة؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة والمشاركة البناءة مع جميع الأطراف في النزاع؛ وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الناجين في إطار الحماية الشاملة التي توفرها البعثات.

٢٨ - ومن أجل تحسين معالجة العنف الجنسي المتصل بالتزاعات، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في عام ٢٠١٦ الصيغة النهائية للمواد التدريبية الجديدة الخاصة بالموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لما قبل النشر وفي البعثات. وتشمل هذه المواد توجيهات عملانية؛ وأفضل الممارسات في مجالي المنع والاستجابة؛ والإبلاغ الأخلاقي عن الحوادث؛ وتقديم المساعدة الشاملة إلى الناجين؛ وتوجيهات بشأن التعامل مع الأطراف في النزاع لإنهاء الإفلات من العقاب.

حقوق الإنسان

٢٩ - تواصل عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام من خلال جمع المعلومات وتحليلها، والإنذار المبكر والاستجابة، بما في ذلك في إطار ولايات حماية المدنيين، وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

وقدم موظفو حقوق الإنسان تدريباً استهدف حفظة السلام في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كما قدموا الدعم التقني إلى المؤسسات الحكومية والجهات المعنية المحلية، وأسهموا في دعم العمليات السلمية ومؤسسات سيادة القانون وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

٣٠ - وعلى إثر الادعاءات بحصول أعمال استغلال واعتداء جنسيين قامت بها قوات غير تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي ظهرت في أواخر عام ٢٠١٤، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استعراضاً داخلياً لإجراءات الإبلاغ والمتابعة القائمة بشأن الادعاءات المتعلقة بجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب القوات الدولية أو الإقليمية. وحدد الاستعراض تدابير لتعزيز الآليات القائمة وأرسلت توجيهات تنفيذية إلى جميع بعثات حفظ السلام، تُذكر القادة والموظفين بمسؤولياتهم وبالإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها للاستجابة وحماية الضحايا، مع العمل في الوقت نفسه على متابعة فتح التحقيقات وسيرها مع السلطات المعنية.

٣١ - وفي إطار سياسة فحص السوابق، يُطلب بشكل منهجي من الدول الأعضاء أن تصادق على خضوع الأفراد المعيّنين لفحص السوابق، وذلك للتأكد من أن هؤلاء الأفراد تتوفر فيهم أعلى معايير النزاهة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان. وفي الحالات التي تتضمن فيها سجلات الأفراد العسكريين أو أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان ما يدعو للقلق، تعمل الأمم المتحدة مع هذه البلدان على وضع ضمانات إضافية واتخاذ إجراءات لتعزيز عملياتها المحلية الخاصة بفحص السوابق. وعلاوة على ذلك، حُظِر على الدول الأطراف التي أُدرجت بصورة متكررة في التقارير السنوية عن الأطفال والتزاع المسلح وعن العنف الجنسي المتصل بالتزاعات أن تشارك في بعثات لحفظ السلام. وواصل ممثلي الخاصون العمل مع البلدان المساهمة المدرجة حالياً في تلك التقارير بهدف رفعها من القائمة.

٣٢ - وأُطلق في تموز/يوليه ٢٠١٦ توحيد مهام الحماية المتخصصة ضمن عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام في إطار مجموعة من التدابير الرامية إلى زيادة اتساق ولايات البعثات وتأثير تنفيذها، في ثلاث بعثات ذات أولوية (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال). والهدف من ذلك هو كفالة إجراء تحليل أكثر منهجية وشمولية لمسائل الحماية، وبناء التآزر في التخطيط الاستراتيجي والعملي للبعثات، فضلاً عن تنفيذ الولاية، مع الحفاظ على

القدرات المتخصصة المرصودة لتنفيذ الولايات الخاصة بالأطفال والتزاع المسلح والعنف الجنسي المتصل بالتزاعات.

شراكات حفظ السلام

السياق الاستراتيجي للشراكات

٣٣ - كما أشار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، يكتسي إنشاء شراكات فعالة بين الجهات الفاعلة في مجالي السلام والأمن أهمية حيوية في مضاعفة أثر جهود تسوية النزاعات الدولية، وإدارة وبناء السلام. وقد نشرت منظمات إقليمية بعثات عسكرية أو مدنية جنباً إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو قبل بدئها أو بعد انتهائها، وهو ما يتطلب المزيد من التنسيق والاتساق على الصعيدين الاستراتيجي والعملي خلال جميع مراحل وجودها. وبالمثل، يكتسي التعاون الفعال بين بعثات حفظ السلام والشركاء في المجال الإنساني وفي التنمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أهمية بالغة للتأكد من أن الجهود الدولية تحقق نتائج تفوق حصيلة ما تحقّقه تلك الجهود منفردة.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٣٤ - تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية العمل معاً على معالجة قضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة، وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للتزاعات العنيفة في القارة، بما يتماشى مع خطة العمل الخمسية وخريطة الطريق للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية. وقد قدمت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعماً كبيراً إلى المرحلة الثانية من الدورة التدريبية "السلام في أفريقيا" (AMANI Africa II)، التي تعتبر أداة من الأدوات الرئيسية لتقييم الجاهزية العملائية للقوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك قدرتها على الاستجابة بسرعة للحالات الخطيرة من قبيل حالات وقوع إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وقد أعلنت أربع من القوات الإقليمية الجاهزة الخمس عن اكتمال قدراتها العملائية.

٣٥ - وواصلت الأمم المتحدة الإسهام في وضع وثائق التخطيط الأساسية ووثائق التخطيط التقني، وذلك دعماً لعمليات الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام، ودعماً كذلك للتخطيط لحالات الطوارئ في شمال مالي. ويشمل الدعم كفالة انسجام هذه الجهود مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية المساهمة بعسكريين وأفراد شرطة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز

الاتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما المعايير المتصلة بأطر حقوق الإنسان، والتدريب والمعدات، مع العمل أيضا مع الاتحاد الأفريقي على وضع المبادئ التوجيهية، والتي من شأنها أن تساعد في تقييم فعالية البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتقييم تجهيزها في حالات مختلفة.

٣٦ - إن الاتحاد الأفريقي هو الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في حفظ السلام، بالنظر إلى انتشار ما يزيد على نصف مجموع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام و ٨٠ في المائة من الأفراد النظاميين في أفريقيا. وقد سبقت العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عمليات للاتحاد الأفريقي لدعم سلام، وتواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. واقترح الأمين العام إجراء استعراض وتقييم مشتركين للآليات المتاحة المتعلقة بتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها مجلس الأمن، وهو اقتراح كرره الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وأيدته الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٣٧ - وإضافة إلى تقييم الدعم المقدم حتى الآن إلى العمليات الصادر بها تكليف والمأذون بها من الاتحاد الأفريقي، درس الاستعراض أيضا مسائل تتعلق بالعقيدة القتالية، والقدرة، والسلامة والأمن، وحقوق الإنسان والمساءلة. وأُنجز الاستعراض في آب/أغسطس ٢٠١٦، وأُحيلت استنتاجاته إلى الجمعية العامة في رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/71/410-S/2016/809).

٣٨ - ووقّعت إدارة الدعم الميداني اتفاقين مع الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بشأن مشاركة أفراد تابعين للاتحاد الأفريقي في برنامج تدريب على شؤون الإدارة والموارد، وبشأن إنشاء برنامج تجريبي لتبادل موظفي عمليات دعم السلام.

الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى

٣٩ - منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل في عام ٢٠١١، سرّعت الأمم المتحدة وتيرة وضع ترتيبات فعالة لإقامة الشراكات في مجال حفظ السلام مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتشير استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن السياسة الخارجية والأمنية، التي نُشرت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى الأمم المتحدة باعتبارها شريكا أساسيا؛ وتقترح تعزيز الدعم، الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة، إلى الجهود التي تبذلها الأمم

المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام، ولا سيما في مجال الاستجابة السريعة. ومن منطلق هذه السياسة، نشر الاتحاد الأوروبي بعثات مدنية وعسكرية عملت جنباً إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تعاون تام معها، وأحدث مثال على ذلك انطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية في جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه ٢٠١٦. وتعاونت المنظمتان بشكل وثيق بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل المواضيعية والمسائل الخاصة ببلدان بعينها من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأزمات التي تجتمع مرتين في السنة. وركزت محادثات الموظفين السنوية وأشكال التواصل المنتظم مع النظراء المعنيين من منظمة حلف شمال الأطلسي على المجالات التقنية التي لدى منظمة حلف شمال الأطلسي خبرةٌ محددة فيها، مثل مكافحة العبوات الناسفة البدائية الصنع وتقديم الدعم الطبي.

٤٠ - وواصلت الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع منظمات إقليمية أخرى، منها جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مجالي تعزيز قدرات الاتصال وتبادل المعلومات وفي مجالات أخرى.

الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والعمل الإنساني

٤١ - تُواصل إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع شركاء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها على وضع أطر استراتيجية متكاملة لتحديد أولويات واضحة لعمل الأمم المتحدة تتعلق بتوطيد السلام عند نشر بعثة حفظ سلام متعددة الأبعاد بوسائل منها ترتيب جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون الذي تشترك في قيادته إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنها تعمل منذ عهد قريب على وضع إطار يتعلق باستخدام الأموال المقررة للأغراض البرنامجية.

٤٢ - وما زال تقديم الدعم لتمرّ العمليات الانتقالية بسلاسة، بما يشمل بدء تشغيل البعثات وتعزيزها أو خفضها التدريجي وسحبها، يُشكّل أحد مجالات العمل الرئيسية. وفي حين أن العمليات الانتقالية تدخل في صميم عمل بعثات الأمم المتحدة بالنظر إلى طابعها المؤقت، فإن قيادة وإدارة وتنسيق وتنفيذ عمليات إعادة تشكيل ترتيبات الأمم المتحدة وفقاً للتطورات والاحتياجات المستجدة على الأرض لا تزال تشكل مهمة معقدة وصعبة. وقد استرشدت العمليات الانتقالية التي تشهدها ليبيريا وكوت ديفوار حالياً بالسياسة الشاملة للمنظمة بأسرها والمتعلقة بالعمليات الانتقالية للأمم المتحدة، وشجع تطبيق هذه السياسة على اتباع نهج استشاري يركز على تعزيز قدرات حكومات البلدان المضيفة وكيانات الأمم المتحدة الباقية حتى يتسنى تلبية احتياجات بناء السلام المتبقية.

٤٣ - وعززت إدارة عمليات حفظ السلام شراكتها مع البنك الدولي عن طريق تسخير ولايتها السياسية ووجودها الميداني والخبرة التقنية للبنك. واضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام بدور أساسي في وضع الصيغة النهائية لإطار النتائج الاستراتيجية لأنشطة الشراكة، وكذلك في تخصيص الموارد ورصد المشاريع المنفذة من خلال صندوق استئماني للشراكة متعدد المانحين.

التعاون الثلاثي

٤٤ - تواصل توسع نطاق التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بالولايات والقدرات والأداء من خلال عدد من الصيغ. وأجرت الأمانة العامة مشاورات بشكل روتيني قبل وبعد كل عملية هامة لاستعراض البعثات أو تقييمها، سواء بتكليف من مجلس الأمن أو من دونه. وقُدِّمت أيضا إحاطات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن خطط الطوارئ المتعلقة بعمليات النشر المحتمل لقوات حفظ السلام. وعُقدت مؤتمرات قمة أو اجتماعات وزارية وأشكال تواصل سياسي أخرى لكفالة التوصل إلى فهم مشترك بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن الثغرات الملحة في القدرات وبشأن إيجاد مساهمين جدد.

باء - الحفاظ على السلام

استعراض هيكل بناء السلام

٤٥ - سلّم مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦) والجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٦٢، بشأن استعراض هيكل بناء السلام، بأن "بناء السلام عملية سياسية في جوهرها تهدف إلى منع نشوب النزاعات أو تصعيدها أو تجديدها أو استمرارها". وقد كثفت إدارة عمليات حفظ السلام جهودها، لكفالة تحسُّد مهام بناء السلام تلك في كل مرحلة من مراحل دورة البعثة، ولضمان الاستمرارية طوال مختلف مراحل انخراط الأمم المتحدة. وتعمل هذه الإدارة حاليا، مع الشركاء المعنيين، على وضع إطار يتعلق باستخدام التمويل البرنامجي لتمكين عمليات السلام والشركاء من المشاركة في أعمال وضع البرامج المشتركة وتنفيذها، بالاستفادة من توفر التمويل للأنشطة المبكرة لبناء السلام على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب. ويشمل هذا الإطار معايير تكفل إمكانية تقييم أثر ومدى وفعالية الأنشطة المتكاملة المنجزة للحفاظ على السلام تقييما شاملا. والعمل جارٍ أيضا لبذل جهود لتجاوز أوجه الاختلاف بين الممارسات التنظيمية والإدارية الخاصة بعمليات حفظ السلام وتلك الخاصة بالشركاء حتى يتيسر تنفيذ التمويل البرنامجي. وفي الوقت نفسه، واصلت إدارة

عمليات حفظ السلام التعاون مع مكتب دعم بناء السلام بشأن عدد من المبادرات القطرية، بما فيها مبادرات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

شرطة الأمم المتحدة

٤٦ - كما أكد مجلس الأمن في قراره ٢١٨٥ (٢٠١٤)، تؤدي الأعمال الشرطية للأمم المتحدة دوراً محورياً في حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات العنيفة والتخفيف من حدتها وإيجاد تسويات لها. وتمشيا مع عملية استعراض عمليات السلام، أوعزت الأمانة العامة بإجراء استعراض خارجي لمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها (انظر [A/70/357-S/2015/682](#)). وسترد في تقرير المقبل عن الأعمال الشرطية للأمم المتحدة خطة عمل بشأن سبل المضي بهذه التوصيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأت شعبة الشرطة تنفيذ التوصيات التي تقع ضمن اختصاصها بهدف تعزيز قدرات شرطة الأمم المتحدة وأدائها العام. غير أنه سيلزم الحصول على الدعم من الدول الأعضاء لإجراء المزيد من الإصلاحات والتحسينات.

٤٧ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام إحراز تقدم في إعداد الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية. وضمن هذا الإطار، كانت إدارة عمليات حفظ السلام بصدد وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشرطة؛ وكانت تُعدّ، بالتعاون مع مجموعات من الدول الأعضاء، أدلة بشأن الحفارة المجتمعية؛ وأعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية؛ والتخطيط للعمليات؛ والإدارة المتكاملة للحدود؛ والرصد والتوجيه وإسداء المشورة؛ والتنسيق بين الجهات المانحة وإدارة الأموال.

٤٨ - وأحرزت شعبة الشرطة، بالتشاور مع البعثات والدول الأعضاء، تقدماً في استعراض إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة باختيار وتقييم ونشر فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكّلة وقيادات الشرطة، لتيسير القيام بعمليات النشر في الوقت المناسب وبمستوى عالٍ من خلال اتباع نهج أكثر اتساقاً يدعم مباشرة التنفيذ الفعال للولايات.

٤٩ - وبدأت إدارة عمليات حفظ السلام تعديل نظام استقدام العاملين ليلي الطلب المتزايد على المهارات المتخصصة. وأطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ حملة جديدة لاستقدام الأفرقة المتخصصة، إضافة إلى حملة جديدة لإعداد قائمة جديدة للمرشحين المقبولين لشغل المناصب القيادية العليا في الشرطة. وستواصل الإدارة العمل مع البعثات والدول الأعضاء لكفالة توفر مجموعة كبيرة من العاملين الذين لديهم خبرة في مجالي الإصلاح والتنمية،

بما في ذلك مدنيون معارون. وبهدف تقصير المدد المستغرقة في عملية اختيار المرشحين، وتعزيز فعالية وشفافية هذه العملية، نَقَّحتُ شعبة الشرطة نظامها الحوسب للموارد البشرية HERMES، بما في ذلك التطبيقات المتعلقة بالتحقق والسلوك والانضباط.

٥٠ - وفيما يتعلق بمنع الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة والتصدي لها، واصلت شرطة الأمم المتحدة تعزيز قدرات الدول المضيفة في هذا المجال، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبفضل توفر فرص الحصول على التدريب من الإنتربول عبر الإنترنت، وفرص الاطلاع على قاعدة بيانات منظومته العالمية للاتصالات الشرطية (I-24/7)، فإن وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في الدول المضيفة، وشرطة الأمم المتحدة، آخذة في تعزيز قدراتها على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالجريمة.

العدالة والسجون

٥١ - واصلت عناصر العدالة والسجون في ثماني عمليات لحفظ السلام، مسترشدةً بسياساتي إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني الحدثين المتعلقين بدعم العدالة (٢٠١٦) ودعم السجون (٢٠١٥)، استكمال الجهود الشرطية والعسكرية المبذولة لتعزيز سيادة القانون. وفي معظم سياقات البعثات، ركزت هذه الجهود على مساعدة النظراء الوطنيين في تشغيل المحاكم والسجون في المناطق المتضررة من النزاعات؛ وبناء القدرات الأساسية في مجالات القضاء والادعاء العام والدفاع والسجون؛ ومعالجة ارتفاع معدلات الاحتجاز التعسفي والطويل الأمد قبل المحاكمات. وساعدت بعثات حفظ السلام أيضا في إنشاء الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي، ويسّرت معاينة المحاكم والسجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الامتثال للقوانين الوطنية، وساعدت السلطات في أفريقيا الوسطى في إنشاء محكمة جنائية خاصة للفصل في الجرائم الفظيعة ونزع الطابع العسكري عن نظام السجون.

٥٢ - واضطلع أكثر من ٧٠٠ من العاملين في قطاعي العدالة والسجون المدنيين والمقدمين من الحكومات بدور بالغ الأهمية في تنفيذ اتفاقات السلام، وتحسين الوضع الأمني، والشروع في بناء المؤسسات. وعمل هؤلاء الخبراء على نحو متزايد مع الشركاء لتنفيذ المهام المقررة استنادا إلى ترتيبات العمل التي وُضعت بواسطة جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من الجوانب. ومنذ إنشائي ترتيب جهة التنسيق العالمية في عام ٢٠١٢، تطوّر ترتيب العمل هذا فأصبح ترتيبا ناجحا، وهو يُيسّر اتباع نهج منسقة ومتسقة، منها تشارك مواقع العمل والعمل بأفرقة

متكاملة والتشارك في البرامج. وفي دورة الميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧، تعززت أيضا قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها في مجالي العدالة والسجون عن طريق تخصيص أموال برنامجية متواضعة للمبادرات المتعلقة بسيادة القانون. وتواصل تزويد البعثات بالقدرات الجاهزة لأغراض العدالة والسجون والشرطة على وجه السرعة استجابة لطلبات الحصول على المساعدة المتخصصة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٣ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام تكييف أنشطتها المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتتناسب الخصائص المحددة للجماعات المسلحة. ويشمل ذلك اتباع نهج الحد من العنف المجتمعي التي طبقت في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ودارفور. وشكل التهديد الذي يمثلته التطرف المصحوب بالعنف تحدياً حفز عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج على مواصلة العمل الرائد بنهج جديدة جربت في سياق غير مرتبط بحفظ السلام في الصومال. وأثبتت تجربة دعم الحكومة في فصل المقاتلين في حركة الشباب عن هذه الحركة أنها نذير بالتحديات المقبلة في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، بما في ذلك في مالي.

٥٤ - ورغم أن التحديات الجديدة تحفز على الابتكار في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فقد برزت العقبات القديمة بصورة أوضح. فمن المعروف جيداً أن إعادة الإدماج، وهي المرحلة النهائية من عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، تتسم بأهمية بالغة في تفادي ظاهرة الباب الدوار. غير أن الاتجاهات الأخيرة تشير إلى تراجع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي والجهات المانحة عن دعم عمليات إعادة الإدماج. وعلى سبيل المثال، إن المكاسب التي تحققت في بلدان مثل كوت ديفوار، حيث ساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومة في نزع سلاح وتسريح نحو ٦٩ ٠٠٠ مقاتل سابق، أصبحت في خطر بسبب تضائل الدعم المقدم لعمليات إعادة الإدماج مع اقتراب موعد انسحاب البعثة. ولا تضطلع عمليات حفظ السلام بمحذاتها بأنشطة إعادة الإدماج، فهي تعتمد في هذا الشأن على الشركاء في المجال الإنمائي. وقد سدت المشاركة الطوعية للجهات الفاعلة في المجال الإنمائي والجهات المانحة هذه الثغرة في الماضي، غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتغير السياسات، والمخاوف من التعامل مع عناصر متطرفة زادت من حدة هذه المسألة.

إصلاح قطاع الأمن

٥٥ - يتواصل تنامي الدور الذي يؤديه إصلاح قطاع الأمن بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر عمليات السلام وجهود بناء السلام، ويتجسّد في مجموعة واسعة من الأنشطة المنجزة في مختلف البعثات. وعلى وجه التحديد، برزت عملية إدماج الجماعات المسلحة في مؤسسات قطاع الأمن كأولوية لضمان تنفيذ اتفاقات السلام، مثل تلك التي يجري تنفيذها بواسطة الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وستشرع وحدة إصلاح قطاع الأمن، وقسم شؤون التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء، في وضع توجيهات بشأن الإدماج في قطاع الأمن.

٥٦ - ودعمت إدارة عمليات حفظ السلام بشكل متزايد الجهود المبذولة فيما يخص عمليات الإصلاح المعقدة، وذلك غالباً بالتعاون مع شركاء كالاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، ستُجري إدارة عمليات حفظ السلام استعراضاً شاملاً لسياسة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن إصلاح قطاع الدفاع. ودعمت إدارة عمليات حفظ السلام مجموعة من الأنشطة المقررة في هذا المجال، والمعتمدة في عام ٢٠١١، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، بإسداء المشورة بشأن عملية التحقق والإدماج الخاصة بالقوات المسلحة في مالي، عن طريق دعم تسيير الدوريات المختلطة وتصميم برنامج وطني للإدماج وإعادة نشر قوات مالي للدفاع والأمن.

٥٧ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام قيادة جهود فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بقطاع الأمن، وهي بدأت مشاورات بشأن وضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤). وإدراكاً من الإدارة لدور المنظمات الإقليمية في إصلاح قطاع الأمن، أصدرت تكليفاً بإجراء استقصاء مستقل للدعم المقدم على الصعيد الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستمرت الشراكة مع البنك الدولي في النمو، ومن المقرر إجراء عمليات استعراض مشتركة للنفقات العامة في قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبيريا.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٨ - تواصلَ توسُّع نطاق الأنشطة المدرجة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام والمنفذة لحماية موظفي الأمم المتحدة وتمكين البعثات من العمل وتنفيذ ولاياتها بفعالية. وبعد أن كانت الأنشطة التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام محصورة في إزالة الألغام، أصبحت الآن أكثر تنوعاً، إذ توسعت لتشمل ثلاث فئات واسعة النطاق: الحد من المخاطر وإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب؛ وإدارة الأسلحة والذخائر؛ والحد من مخاطر العبوات الناسفة البدائية الصنع. واستلزم ذلك مزيجاً أكثر تنوعاً من الموظفين المؤهلين والأصول وقاعدة تمويلية أوسع.

٥٩ - وتُمكن أنشطة الحد من المخاطر وإزالة الألغام التي تقوم بها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من تنفيذ المهام الأساسية الصادر بها تكليف، مثل قيام مراقبي الأمم المتحدة بمهام الرصد والدوريات في ظروف آمنة في منطقة أبيي المتنازع عليها؛ وإتاحة سبل إيصال المساعدة الإنسانية في جنوب السودان؛ وحماية المدنيين من خلال التخلص من أخطار المتفجرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان؛ وتقديم الدعم إلى الجهود الهادفة لبسط سلطة الدولة، وعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، عن طريق إدارة وتخزين وكفالة أمن مخزونات الذخائر والأسلحة بشكل سليم وفعال في عدد من البعثات. وتقدم الدائرة أيضاً المشورة والخبرة والتدريب في مجال الحد من مخاطر العبوات الناسفة البدائية الصنع إلى عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في الصومال ومالي.

جيم - المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين

تنفيذ استعراض مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٦٠ - وفرت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) زخماً إضافياً للالتزام الحالي لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإدراج القضايا الجنسانية في الإطار الأوسع للسلام والأمن وبوضع السياسات والتوجيهات وآليات المساءلة. وأصبح رؤساء البعثات ووكلاء الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الآن يخضعون للمساءلة بشأن مدى تنفيذهم لعملية إدماج خطة المرأة والسلام والأمن في عملهم من خلال الاتفاقات التي أبرموها مع الأمين العام. ومن أجل تقديم مساعدة مباشرة إلى قيادات حفظ السلام فيما يتعلق بالتزامهم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، نُقل مستشارو الشؤون الجنسانية في البعثات إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام وفي المقر إلى مكتب

رئيس ديوان إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ويجري الإعداد أيضاً للمؤشرات الجنسانية المقرر إدراجها في عمليات الميزنة القائمة على النتائج لكفالة تعميم المنظور الجنساني على نحو ملائم في خطط عمل جميع الأقسام.

٦١ - وجرى تعزيز التعاون مع إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال عدد من المشاريع المشتركة التي اضطلعتا بها إلى جانب إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بما في ذلك تحديد أولويات خطة المرأة والسلام والأمن خلال مراحل الانتقال من حفظ السلام إلى أشكال أخرى من وجود الأمم المتحدة.

المنظور الجنساني

٦٢ - أُحرز تقدم كبير في تحقيق أهداف تعميم المنظور الجنساني وخطة المرأة والسلام والأمن في عمل الإدارتين من خلال الاستراتيجية الجنسانية التطلعية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وفي المستقبل، ستركز الإدارتان جهودهما على ثلاث أولويات هي: تحقيق التكافؤ بين الجنسين من خلال توظيف الإناث من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين (انظر الفرع أدناه)؛ وتعزيز بيئة حامية، لا سيما عن طريق العمل الذي تضطلع به العناصر الفنية؛ ودعم المنظور الجنساني في الحوار السياسي، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة الإناث.

٦٣ - ومن أجل تقديم الدعم في تحسين التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، نُظِم برنامج تدريبي بشأن الإبلاغ المراعي للاعتبارات الجنسانية وتحليل النزاعات لفائدة جهات تنسيق الشؤون الجنسانية وموظفي التخطيط في المقر. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث استراتيجية التدريب الجنساني لكي تعكس إعداداً تدريب شاملاً يطال موظفي المقر وأفراد البعثات ووضع الصيغة النهائية لتدريب جنساني متخصص لفائدة الأفراد العسكريين من المستوى التكتيكي. ويجري أيضاً تعميم المنظور الجنساني في جميع برامج التدريب المتصلة بحفظ السلام، بما في ذلك الإدارة العليا.

٦٤ - وعلى النحو الذي طلبته اللجنة الخاصة، لا تزال الأيام المفتوحة العالمية للمرأة والسلام تُنظَّم في البعثات الميدانية، وأجرت وحدة القضايا الجنسانية تقييماً للأحداث التي تقع منذ عام ٢٠١٠ لتحديد التقدم المحرز ومدى استجابة البعثات للطلبات المقدمة من المجتمع المدني. وستوضع الصيغة النهائية للتقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام

٦٥ - إن تحسين مشاركة المرأة في حفظ السلام هو من الأولويات الرئيسية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ارتفعت نسبة النساء رئيسات البعثات ونائبات رؤساء البعثات من ٣ في المائة إلى ٢٥ في المائة. وواصلت إدارة الدعم الميداني العمل على التواصل المباشر مع المرشحات المحتملات والاتصال بالشركاء الداخليين والخارجيين لتوسيع نطاق مجموعة المرشحات المؤهلات. ويجري أيضاً تعميم الاعتبارات الجنسانية في عملية اختيار كبار المسؤولين. كما أسهمت في دعم هذه الجهود مبادرة قائمة المؤهلات المرشحات لشغل المناصب العليا التي أطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لتوظيف قادة من الإناث على مستوى المديرين في عمليات الأمم المتحدة للسلام.

٦٦ - وأطلقت شعبة الشرطة استراتيجية متعددة الجوانب لتحسين التوازن بين الجنسين. وتبذل شرطة الأمم المتحدة قصارى جهدها نحو تحقيق هدفها المتمثل في نسبة ٢٠ في المائة، وذلك على النحو المبين في جهود الأمم المتحدة العالمية لعام ٢٠٠٩، إذ تشكل النساء حالياً نسبة ١٧ في المائة من مجموع ضباط الشرطة و ٦ في المائة من وحدات الشرطة المشكلة. وقد أدت دورات التقييم المخصصة للإناث بالكامل التي تنظمها الشعبة إلى نشر أكثر من ٥٠٠ من ضباط الشرطة الإناث. كما شملت أحكاماً في المبادئ التوجيهية لتقييم ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة تعطي الأولوية لنشر الإناث، بما في ذلك خيارات لعمليات الانتشار المرنة. ومن الأولويات الاستراتيجية تحسين تمثيل كبار المسؤولين من الإناث من خلال قائمة المرشحين النهائية لمناصب القيادة العليا للشرطة.

٦٧ - ويشكل حفظة السلام العسكريون من الإناث نسبة ٣,٤ في المائة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام و ٥,٦ من المراقبين العسكريين وضباط الاتصال العسكري، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة و ١,٤ في المائة، على التوالي، منذ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي اجتماع لندن لوزراء الدفاع الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، التزمت ٧٢ دولة من الدول الأعضاء بدعم إدارة عمليات حفظ السلام في تحقيق هدف نسبة ١٥ في المائة من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين من الإناث بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وزيادة الأفراد العسكريين من الإناث بنسبة الضعفين بحلول عام ٢٠٢٠.

ثالثاً - الأداء والقدرات والدعم الميداني

٦٨ - ركزت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهودهما خلال السنوات الماضية على تعزيز القدرات النظامية، التي أبرز العديد منها في جدول أعمال الفريق المستقل

الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، من أجل تحسين تنفيذ الولايات المعقدة في البيئات المتزايدة الخطورة. ويرز هذا الفرع التقدم المحرز والعمل الممتاز الذي تحقق في المجالات الرئيسية.

ألف - تعزيز الأداء

تشكيل القوات الاستراتيجية

٦٩ - في أعقاب نجاح مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام لعام ٢٠١٥ ومؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦، أضحت الأولوية الملحة لمبادرة تشكيل الشرطة والقوات الاستراتيجية تتمثل في التطوير السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ونتيجة للجهود التي بذلتها خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها والبلدان ذات الصلة المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، أصبح الآن لدى ما يفوق ٦٠ بلداً وحدات عسكرية أو شرطية مسجلة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. ومن أجل تقييم القدرات الفعلية لكل وحدة تتعهد البلدان بتقديمها، وتحسين استعداد الوحدات المتعهد بها، قامت الخلية، بتنسيق مع مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة، بتنظيم وإجراء زيارات للتقييم والمشورة إلى ما مجموعه ٢١ بلداً خلال تلك الفترة. وكان هذا الجهد الملموس حاسماً في ضمان التعهدات الكافية على المستويين ٢ و ٣، في حال برزت أي احتياجات عاجلة جديدة. وفي أعقاب زيارات التقييم والمشورة، وعند الاقتضاء، نسقت الخلية مع مكونات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك مع الدول الأعضاء المشاركة في بناء القدرات الثنائية، من أجل تقديم الدعم في توفير احتياجات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من تطوير القدرات والتدريب التي تحتاج إلى ذلك.

٧٠ - وأسفر اجتماع الأمم المتحدة لوزراء الدفاع من أجل حفظ السلام الذي عُقد في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن تعهدات جديدة بتقديم المزيد من القوات وأفراد الشرطة. وشكل الاجتماع أيضاً فرصة لتقييم التعهدات التي قُدمت في عام ٢٠١٥، وكذلك لإبراز ما يُفتقر إليه من القدرات، وعلى وجه التحديد إلى الإناث من أفراد القوات والشرطة، والوحدات الناطقة بالفرنسية، والقدرات القابلة للانتشار السريع. وعلى وجه الخصوص، تعهدت ست دول أعضاء بتقديم وحدات على مستوى الانتشار السريع لعام ٢٠١٧، تكون جاهزة للانتشار في غضون ٦٠ يوماً. وفي المستقبل، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام مطالبة الدول الأعضاء بالاحتفاظ بوحدات كافية في حالة استعداد عالية من أجل تفعيل مفهوم الانتشار السريع. وستشمل الأولويات الإضافية مواصلة تقييم القدرات المسجلة في

نظام تأهب قدرات حفظ السلام، وزيادة العمل مع الدول الأعضاء لتحديد فرص سد الثغرات الناشئة في القدرات وتطوير الشراكات الثلاثية في مجال بناء القدرات.

دعم الأداء في الميدان

٧١ - لا يزال عدد من المسائل العامة المترابطة يؤثر في قدرة العناصر النظامية على إنجاز الولايات الممنوعة بما على نحو سالم وآمن وبالمستوى المطلوب من الدعم. وتشمل التحديات العامة المتكررة التي حددها مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، من خلال ١١ استعراضاً للبعثات قام بإجرائها منذ إنشائه، التحديات المتصلة بالإرشاد والتوجيه التنفيذي؛ والقيادة؛ والتكامل، بما في ذلك القيادة والسيطرة والتخطيط؛ وتشكيل القوات؛ والامتثال للولايات ومذكرات التفاهم والسياسات والمبادئ التوجيهية؛ ودعم البعثات، بما في ذلك السلوك والانضباط والرفاه.

٧٢ - واستمرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في معالجة المسائل العامة الأكثر إلحاحاً التي صودفت من خلال عدد من مبادرات السياسات والإرشادات المبينة أدناه. وشملت الجهود أيضاً مناقشات مع الدول الأعضاء للمساعدة على سد الثغرات وإحاطات بشأن نتائج الاستعراضات التي أنجزها مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام.

٧٣ - وتحدد سياسة ضمان التأهب التشغيلي وتحسين الأداء، الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مسؤوليات كل من البلدان المساهمة بقوات والمقر والبعثات الميدانية فيما يتعلق بتحسين أداء حفظة السلام. وتمشياً مع هذه السياسة، أصبح الآن من اللازم على البلدان المساهمة بقوات أن تصدق على التأهب التشغيلي للوحدات قبل نشرها. ويفيد التصديق بأن الوحدة قد نُظمت على نحو تكتيكي وفقاً لبيان احتياجات القوة/بيان احتياجات الوحدة التابعة للأمم المتحدة، وبأنها على استعداد للوفاء بمهامها بموجب أحكام مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك للبعثة. كما يفيد بأن لدى الوحدة ما يكفي من الموارد والمعدات لتنفيذ المهام المسندة إليها، وبأنها خضعت للتدريب السابق للنشر وفقاً لمعايير ومواصفات الأمم المتحدة، وبأنه جرى إعدادها واختبارها من خلال التقييم الذاتي والتمارين الميدانية، وأن لديها القدرة والرغبة في العمل على أساس التكتيكات والتقنيات والإجراءات المتصلة بحفظ السلام، من أجل إنجاز ولاية البعثة. ويُطلب أيضاً من البلدان المساهمة بقوات أن تُجري فرزاً يتعلق بسوء السلوك وأن تصدق على أن لا أحد من أفراد الوحدات ضالع في جريمة جنائية، بما في ذلك في جرائم ذات طابع جنسي، أو أُدين بأي جريمة جنائية أو أي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو أنه حالياً قيد التحقيق أو المقاضاة بسبب جريمة مشاهمة.

٧٤ - واستُكملت هذه السياسية بتقييم يجريه قادة القوات لأداء الوحدات، إلى جانب تقييم لأداء مقر القوات تجريه الأمانة العامة. وتقوم الأمانة العامة بوضع إرشادات للبلدان المساهمة بقوات بشأن الإعداد للتأهب التشغيلي، من شأنها أن تقدم توضيحات لهذه البلدان بشأن التوقعات المتعلقة بكل من المعايير، وذلك بشأن التدريب السابق للانتشار. وأخيراً، ستسهم الإرشادات المتعلقة باستخدام القوة أيضاً في دعم تحسين الأداء.

٧٥ - ولا تزال ورقات السياسات والعقيدة، وكذلك الوثائق التشغيلية، تدمج المنظورات الجنسانية. ومن شأن إنشاء وظائف لمستشارين عسكريين مكرسين للشؤون الجنسانية في البعثات، فضلاً عن المبادرات من قبيل جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين، أن ينشر التوعية الجنسانية في السياق العسكري.

٧٦ - وفيما يتعلق بتحسين أداء العناصر الشرطية للأمم المتحدة، تضمنت المبادئ التوجيهية بشأن قيادة الشرطة وعمليات الشرطة في الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بيان الموارد والمهارات والقدرات والهياكل اللازمة لقيادة العنصر الشرطي للأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، إلى جانب المهام اليومية. وفي الوقت نفسه، يجري وضع الصيغة الأخيرة لاستعراض سياسة وحدات الشرطة المشكلة وإجراءات التقييم السابق للنشر. ويتم الاستناد في اختيار البلدان المساهمة بقوات شرطة إلى الأداء الميداني السابق، بما في ذلك السلوك والمساءلة والقدرات القائمة، على نحو ما أكدته زيارات التقييم والمشورة والزيارات السابقة للنشر والتحقق من المعدات المملوكة للوحدات والتقييمات السابقة للنشر. وبإنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام، أصبح تعهد جوانب أداء الوحدات وقدراتها يتم بطريقة مركزية الآن.

٧٧ - وحقق مشروع الشراكة الثلاثية، الذي أطلقته إدارة الدعم الميداني بدعم من خارج الميزانية لتحسين قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات في القدرات الهندسية القابلة للانتشار السريع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، استمراراً ناجحاً مع دورتين تدريبيتين منتظمتين، بالإضافة إلى دورة نموذجية لتدريب المدربين عُقدت في عام ٢٠١٦. ومن المشجع ملاحظة أن خريجي الدورة النموذجية لتدريب المدربين لبلد واحد على الأقل من البلدان المساهمة بقوات قد شرعوا بالفعل في تدريب الطلاب في بلدانهم الأصلي. ويجري التخطيط لنشر أول وحدة للتدريب في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت أيضاً حلقة عمل بشأن وضع وإدماج مناهج تعليمية لتحديد المبادئ التوجيهية والنماذج التدريبية الرئيسية، وتحليل الاحتياجات من التدريب لاثنتين من البلدان المساهمة بقوات من أجل تحديد

احتياجاتهما، وحلقة عمل بشأن التخطيط المتعدد الأطراف وأصحاب المصلحة من أجل المساعدة على توسيع الشراكات والتخطيط لعام ٢٠١٧. وفي المستقبل، يجري العمل على استكشاف الفرص لتوسيع نطاق التدريب بحيث يشمل دورة تدريبية متنقلة. ورهناً بالحصول على الدعم، يمكن النظر في توسيع نطاق مفهوم الشراكة الثلاثية بحيث يشمل مجالات أخرى مثل الخدمات الطبية.

التدريب وأفضل الممارسات

٧٨ - خلال عام ٢٠١٦، ركز الكثير من الجهود المبذولة لدعم التدريب على تعزيز أداء أفراد حفظ السلام النظاميين والمدنيين وفعاليتهم. وفي أعقاب مؤتمر قمة حفظ السلام لعام ٢٠١٥، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الدعم لتفعيل التعهدات الإضافية للدول الأعضاء بتقديم قوات وقدرات. وقُدِّم الدعم إلى البلدان الجديدة والحديثة العهد بالمساهمة بقوات وبأفراد شرطة عن طريق دورة الأمم المتحدة للمخططين الوطنيين، التي توفر المهارات اللازمة للتخطيط ولإعداد الأفراد النظاميين وتدريبهم ونشرهم ودعمهم وضمان استمراريتهم وتحقيق تناوبهم. وقامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضاً بقياس الاحتياجات من القدرات التدريبية ومساعدة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تلبية الاحتياجات في مجال التدريب عن طريق أفرقة التدريب المتنقلة.

٧٩ - وسيعزز تنظيم دورة تدريبية تجريبية لتدريب المدربين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قدرات البلدان المساهمة بقوات و بأفراد الشرطة في مجال التدريب بتقديم دعم متسق وجيد إلى الدول الأعضاء في تدريب المدربين. وبدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضاً وضع هذا التدريب في إطار نهج شامل لتحسين أداء ضباط الأركان العسكريين في مقر القوة، ولا سيما معالجة ارتفاع معدل دوران الأفراد.

٨٠ - وبدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وضع مجموعة متكاملة من الأنشطة لتدريب الأفراد في مجال حماية المدنيين قبل الانتشار والتدريب داخل البعثة، تجمع للمرة الأولى إرشادات بشأن حماية المدنيين وحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالتزاع في مجموعة واحدة من المواد التدريبية، وتوفر حزمة شاملة وحيدة للدول الأعضاء.

٨١ - وجرى تمارين محاكاة رامية إلى تعزيز قدرات البعثة، لا سيما القيادة العليا، على تلبية الاحتياجات التشغيلية، تشمل تمارين متعلقة بحماية المدنيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وستوفر خدمات التدريب المتكامل دورة لتدريب

المدرسين في البعثة من أجل بناء قدرات البعثة على إجراء تمارين المحاكاة. وسيجري أيضا تعزيز تدريب القيادات العليا بزيادة استخدام تمارين قائمة على سيناريوهات مختلفة.

٨٢ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، توسع مركز موارد حفظ السلام، المتاح الآن بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، لاحتواء ٢٥٩ من التوجيهات والمواد التدريبية المتعلقة بحفظ السلام، وبلغ عدد اشتراكات الدول الأعضاء فيه ٥٦٣ اشتراكا؛ ويجري شهريا تنزيل ما يزيد متوسطه عن ٤ ٠٠٠ وثيقة للتدريب والتوجيه. كما قامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بتوثيق تجربة القيادات العليا المنتهية ولايتها في البعثات من خلال تقارير نهاية المهمة.

٨٣ - ونظرا لأن الطلب على الدعم التدريبي يفوق قدرة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تلبيته، يُطلب الدعم من الدول الأعضاء في شكل خبرات لأفرقة التدريب المتنقلة؛ والدعم الثنائي من الدول الأعضاء للبلدان المساهمة بالقوات وبأفراد شرطة؛ والدعم المالي لتدريب القيادات؛ وعروض لاستضافة دورات لتدريب المدرسين وحلقات عمل لتطوير القدرات.

باء - تعزيز القدرات

خطة تطوير قدرات القوات النظامية

٨٤ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تعزيز قدرات القوات النظامية في عمليات حفظ السلام لتحسين تكييفها مع الولايات والبيئات التشغيلية في عمليات حفظ السلام الحديثة. وفي عام ٢٠١٦، أشرف الفريق التوجيهي المعني بتطوير قدرات القوات النظامية على التنفيذ الجاري لثمانية مشاريع مخصصة لمجالات معينة من مجالات تنمية القدرات، بسبل منها إنشاء أفرقة تعمل باستمرار مع الدول الأعضاء للاستفادة من خبرتها التقنية والقدرات التشغيلية، وفي بعض الحالات، لتقديم الدعم المالي للمشاريع ذات الأولوية. وتركز المشاريع على النشر السريع؛ والقدرات الدائمة؛ والقدرة على النجاة؛ والتخطيط والتنفيذ؛ والوحدات السريعة الحركة في مسرح العمليات؛ والتهديدات عبر الوطنية؛ واستخدام المعلومات في إدارة العمليات؛ والدعم الطبي.

الاستخبارات في مجال حفظ السلام

٨٥ - في ضوء التهديدات الأمنية المتنوعة والصعبة التي يواجهها حفظة السلام في عام ٢٠١٦، جرى النظر بشكل متزايد في الاستعانة بالاستخبارات باعتبارها عاملاً حيويًا لتمكين البعثات من العمل بأمان وفعالية. وتمشيا مع توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والتوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن واللجنة الخاصة، واصلت الأمانة العامة العمل على تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام، عند الاقتضاء، على جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية بشأن المخاطر التي تهدد السلامة والأمن، أو المدنيين أو ولايات البعثات الأخرى ومواجهتها.

٨٦ - واضطلعت وحدة دمج جميع مصادر المعلومات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور قيم في هذا الصدد. وفي أواخر عام ٢٠١٥، استُرشد بعملية تقييم لاستخدام القدرات الاستخبارية في البعثة المتكاملة في استحداث هيكل جديد وأكثر تكاملاً يشمل البعثة المتكاملة بأسرها. وفي أماكن أخرى، واصلت البعثات الاستعانة على نحو متزايد بتكنولوجيات مثل منظومات الطائرات المسيّرة من دون طيار، فضلاً عن المعلومات التي تُجمع عن طريق دوريات لا تقل أهمية عن هذه الوسائل، وإشراك المجتمعات المحلية من أجل تعزيز التوعية بالأوضاع السائدة.

٨٧ - وتشير الدروس المستفادة من هذه المبادرات وغيرها إلى ضرورة تعزيز الإطار التوجيهي حول الاستخبارات في عمليات حفظ السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، عكفت الأمانة العامة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، على وضع سياسة متعلقة بالاستخبارات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأتاحت هذه المشاورات فرصاً لفهم أولويات وشواغل الدول الأعضاء ومعالجتها، ما أسهم في وضع سياسة من شأنها بلورة نهج ثابت قائم على المبادئ ومرتسخ في قيم الأمم المتحدة، بما فيها القيم المتعلقة بالسرية وحماية المصادر؛ وإنشاء نظام قوي للرقابة؛ واتباع نهج فعال شامل للبعثة بأسرها. وسيطلب تنفيذ هذه السياسة، بعد استكمالها، وضع توجيهات لتنفيذ أنشطة فرادى عناصر البعثة، بما في ذلك توجيهات للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. وتستكمل هذه الجهود بالعمل على تعزيز إدارة المعلومات وأمنها في جميع بعثات حفظ السلام، بما في ذلك بدء تنفيذ التدريب الإلزامي بشأن حساسية المعلومات في عام ٢٠١٦ والعمل الجاري على وضع سياسة بشأن الخصوصية.

التكنولوجيا والابتكار

٨٨ - تركزت الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام خلال السنة الماضية على استراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار. ونشرت حلول تكنولوجية مبتكرة في الميدان، في مجالات منها أمن المخيمات، وحماية القوافل، وجمع المعلومات وإدارتها وتحليلها من أجل تحسين التوعية بالأوضاع وتقديم الدعم لرسم صورة مشتركة للعمليات. وتشكل التكنولوجيا الآن أداة تمكين استراتيجية في عمليات حفظ السلام، تمكّن من الاستجابة في مجالات استراتيجية عالية الأولوية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ خطة تطوير القدرات النظامية، وتعزيز القدرات في مجالات المعلومات والتحليل والقدرات الاستخباراتية. وبغية الاستفادة من خبرة وتجربة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية، استمرت هاتان الإدارتان في توسيع الشراكة من أجل التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الندوة السنوية الثالثة للشراكة، المقرر عقدها في جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٨٩ - واستمر توسيع نطاق استخدام نظم التكنولوجيا الجوية خلال عام ٢٠١٦ لتحسين جمع المعلومات. وتستخدم الآن منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار في ثلاث بعثات لحفظ السلام، ويجري النظر في استخدامها في عدة بعثات أخرى. وتستخدم طائفة واسعة من منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار، بينها منظومات طائرات مسيرة من دون طيار مصغرة قصيرة المدى ومنظومات قادرة على الطيران المرتفع والبعيد المدى تعمل في جميع أنحاء منطقة البعثة.

٩٠ - وعلى نحو ما طلبته اللجنة الخاصة في الفقرة ٥٣ من تقريرها لعام ٢٠١٦ (A/70/19)، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تقييم نشر منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار في عمليات حفظ السلام. ويرد موجز مكرس لنتائج هذا التقييم في الرد على الفقرة ٥٣ من الإضافة إلى التقرير، مصفوفة التنفيذ.

النشر السريع

٩١ - لا جدال في ضرورة توفير قدرات يمكن نشرها بسرعة. وفي أعقاب تعاون مكثف مع طائفة واسعة من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تعهدت ست منها بتقديم أكثر من ١٠ وحدات على مستوى الانتشار السريع لنظام تأهب قدرات حفظ السلام. وبعد

إجراء تقييم ناجح وزيارات استشارية ومناقشات لاحقة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، يجري الآن رفع مستوى عدد كبير من الوحدات إلى مستوى الانتشار السريع من المستوى ٣ في نظام تأهب قدرات حفظ السلام، مما سيساعد في تقليص الجداول الزمنية لنشر تلك الوحدات.

٩٢ - وعلاوة على ذلك، يجري وضع مفهوم طليعي يحدد عناصر تشكيل احتياطي لحفظ السلام. وهناك عدد من العناصر اللازمة لتكملة هذا المفهوم والمساعدة في تفعيله، بينها، على سبيل المثال، مقر قيادة متكامل يمكن نشره بسرعة. ورغم أن مفهوم مقر القيادة المتكامل لم يُستكمل بعد، فسيجري تمرين لمحاكاة النشر السريع قبل نهاية عام ٢٠١٦ من أجل مواصلة تعديل هذه المفاهيم والوقوف على الثغرات التي ينبغي معالجتها.

٩٣ - وأحرز تقدم أيضا في دعم النشر السريع للموظفين المدنيين بإنشاء قسم الاستجابة السريعة التابع لشعبة الموظفين الميدانيين في إدارة الدعم الميداني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهذا القسم هو بمثابة كيان مكلف بالتدخل المبكر لتوفير الدعم المكثف والقدرة الاحتياطية للبعثات خلال المراحل الحرجة من دورة حياتها (بدء التشغيل، أو الانتقال، أو خفض التدريب، أو إدارة الأزمات) في غضون مهلة قصيرة. ويقدم القسم، منذ إنشائه، دعما استراتيجيا وخدمات استشارية إلى ست بعثات. وإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة الدائمة للعدل والسجون وقدرات الشرطة الدائمة التابعتين لإدارة عمليات حفظ السلام بتقديم خدمات لمختلف عمليات حفظ السلام والانتشار في غضون مهلة قصيرة لتوفير الخبرة والقدرة على تلبية الاحتياجات المفاجئة على أجل قصير.

المعايير والقدرات الطبية

٩٤ - إن التحديات التشغيلية في مالي وفي أماكن أخرى تؤكد الحاجة الملحة إلى أداء واجب الأمم المتحدة في توفير الرعاية لحفظة السلام التابعين لها. وأنشأت الأمانة العامة لجنة توجيهية طبية من أجل إرساء أسس إطار للأداء الطبي سيطبق على قدرات الرعاية الصحية التي تشمل المدنيين والعسكريين. ومن النتائج المحققة في إطار هذه المبادرة إنشاء آلية لتحديد المعايير الطبية للأمم المتحدة المتعلقة بالإسعاف الأولي الأساسي أو استجابة الزملاء/الاستجابة المنقذة للحياة، والمنجدين الأوائل، وإجلاء الجرحى، ومرافق الأمم المتحدة الطبية من المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣، بالتشاور مع الدول الأعضاء. وبعد الانتهاء من تحديد هذه المعايير، سيبدأ العمل بها لكي تنفذها جميع المرافق الطبية للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات التي توفر مرافق طبية في الميدان. وفي أثناء ذلك، ستقدم ورقات مسائل بشأن مواجهة الثغرات الملحة التي تعترض قدرات وخدمات المرافق الطبية التابعة للأمم المتحدة، على النحو

المبين في دليل المعدات المملوكة للوحدات، لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات.

٩٥ - إن التدريب على الإسعاف الأولي الأساسي الموحد عامل أساسي في خفض معدلات الاعتلال والوفيات. وستقوم الأمانة العامة بتكييف برامج التدريب القائمة لنشرها في جميع عمليات حفظ السلام وهي تسعى إلى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لدعم إعداد هذه المواد ونشرها.

٩٦ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت إدارة الدعم الميداني تنفيذ وضمن قدرات الإجلاء الطبي طوال ساعات اليوم وعلى امتداد أيام الأسبوع، وإيلاء الأولوية لأشد البعثات خطراً. ونفذت هذه الخدمات المتخصصة بواسطة قدرات النقل الجوي العسكري أو خدمات مشتركة من جهات تجارية، وكانت تهدف إلى استيفاء المعايير الدولية لإجلاء المصابين. ولهذا الغرض، يجب على الدول المضيفة أن تدعم طلبات دعم الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، بما في ذلك السماح باستخدام مجالها الجوي. وفي هذا الصدد، واصلت إدارة الدعم الميداني معالجة العراقيل التي تعوق عمليات الطيران الليلي لأغراض إجلاء المصابين في كل بعثة على حدة. وفي بعض البعثات، أعيد النظر في تشكيل الأساطيل الجوية والمرافق الطبية بما يكفل وجود موارد كافية لتلبية احتياجات الطوارئ. وسيواصل مكتب الشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام، في إطار استعراضه لعمليات حفظ السلام، تقييم مدى كفاية ترتيبات الدعم الطبي بغية تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم.

٩٧ - أما البعثات التي واجهت صعوبات في الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية وإجلاء المصابين بسبب افتقارها إلى البنى التحتية الكافية أو من جراء الحالة الأمنية فقد أتاح لها الدول الأعضاء قدرات جوية للإجلاء الطبي الجوي والبحث والإنقاذ، إلى جانب معدات متخصصة، مثل الرؤية الليلية، و/أو منظومات الحماية من الصواريخ لكي يتسنى إجراء هذه العمليات بطريقة مأمونة.

الطيران

٩٨ - على الرغم من أن العمل يجري في بيئات صعبة للغاية، فقد قدمت خدمات محسنة ببذل جهود مثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بطرق منها تقاسم الأصول الجوية الإقليمية، وإبرام اتفاقات جاهزة لاستئجار الطائرات، والاستعانة بنظم تتبع بواسطة السواتل، واستخدام نظام لإدارة معلومات الطيران. وجرى في عام ٢٠١٦ تنقيح وتحديث دليل الطيران الخاص بإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وهو يتضمن فصلاً جديداً

بشأن منظومات الطائرات المسيرة من دون طيار. وتم تنفيذ نظام إدارة المعلومات في جميع البعثات عام ٢٠١٦، كما شكل مجلس جديد لرصد التقدم المحرز وتقديم التوجيه الاستراتيجي لمواصلة تطوير نظم إدارة المعلومات. وكثيراً ما يشكل ضمان مستوى كاف من قدرات النقل الجوي الصالحة في جميع الأحوال الجوية طوال ساعات اليوم وعلى امتداد أيام الأسبوع في البعثات الميدانية شرطاً أساسياً لقدرة البعثات على تركيز الأصول في الزمان والمكان دعماً لتنفيذ الولاية وإدارة الأزمات.

جيم - وضع ترتيبات أقوى للدعم الميداني

المواءمة والأولويات الاستراتيجية

٩٩ - في عام ٢٠١٦، واصلت إدارة الدعم الميداني عملية مواءمة رؤيتها التنظيمية وأولوياتها وأطر أدائها ومنتديات إدارتها مع توقعات العملاء وأصحاب المصلحة. وفي أعقاب بذل جهود إصلاح استراتيجي متعدد السنوات، ستوحد إدارة الدعم الميداني عملياتها وأدواتها ونظمها في إطار سعيها إلى الامتياز التشغيلي، وإلى مفهوم عمل يشدد على التحسين المستمر في تحقيق نتائج متسقة وموثوقة ومستدامة. وفي بيان منقح للمهمة التنظيمية، أعادت الإدارة أيضاً تأكيد التزامها بالإسهام في نجاح عمليات السلام الدولية من خلال توفير حلول سريعة وفعالة ومسؤولة تتسم بالكفاءة.

١٠٠ - وستواصل الإدارة مستقبلاً التركيز على مجموعة أساسية من المبادرات ذات الأولوية على المدى الطويل، بما فيها '١' تحسين إدارة سلسلة الإمداد؛ و '٢' تعزيز الإدارة البيئية؛ و '٣' تشجيع التكنولوجيا والابتكار في الميدان؛ و '٤' تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة سوء السلوك، بما يشمل الاستغلال الجنسي؛ و '٥' دعم الإصلاح الميداني المنحى لأساليب العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الإدارية والدول الأعضاء.

١٠١ - وستواصل إدارة الدعم الميداني أيضاً دعم إصلاحات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، من قبيل توسيع نطاق الخدمات المشتركة لتشمل جميع البعثات الميدانية من خلال نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، وتحقيق فوائد نظام أوموجا، وتنفيذ مبادرة التنقل التي تقودها إدارة الشؤون الإدارية.

إدارة الأداء المتعلق بالدعم المقدم للبعثات

١٠٢ - واصلت إدارة الدعم الميداني إضفاء الطابع المؤسسي على آلياتها لقياس رضا العملاء عن خدمات الدعم الميداني. وأنجزت الطبعة الرابعة من دراستها الاستقصائية على الصعيد

العالمي بشأن رضا العملاء في عام ٢٠١٦. وتتبع هذه الدراسة الاستقصائية السنوية التي تشمل جميع الأفراد المدنيين والنظاميين رضاهم عن الخدمات في جميع البعثات. وهي جزء من التزام إدارة الدعم الميداني بتقديم الخدمات على نحو يتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية. وأصبحت هذه الدراسة الاستقصائية منذ إطلاقها في عام ٢٠١٤، أداة رئيسية لفهم تصورات العملاء، وتحديد التحديات، وتحفيز التحسينات. وفي عام ٢٠١٦، أعرب ٦٥ في المائة من المجيبين عن رضاهم العام عن خدمات الدعم، في حين أدلى ١٥ في المائة برأي محايد، وعبر ٢٠ في المائة عن عدم رضاهم عنها. وهذه الدراسة الاستقصائية التي تشمل نحو ٧ ٠٠٠ مشارك هي إحدى أكبر آليات الأمم المتحدة لاستطلاع آراء العملاء.

١٠٣ - وأعادت إدارة الدعم الميداني أيضاً مواءمة منتديات إدارتها الداخلية لتعزيز التحسين المستمر. ويُدرس الآن أسبوعياً وبشكل منهجي الأداء في مجالات العمل الرئيسية خلال اجتماعات مديري إدارة الدعم الميداني، وتُدد التحديات وتُتخذ الإجراءات. وخلال الاستعراضات الفصلية، تتبع الإدارة العليا كذلك التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات ذات الأولوية. وتدعو إدارة الدعم الميداني مرتين سنوياً لاجتماع مجلس استشاري معني بشؤون العملاء - وهي سابقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة - وذلك بهدف جمع الأصداء من كبار الممثلين العسكريين والشرطيين والمدنيين وتعديل مقاييس الأداء والمبادرات ذات الأولوية. وباختصار، ترمي عمليات الإدارة هذه إلى التأكد من استعراض الأداء، ومن تحديد التحديات ومن اتخاذ الإجراءات التصحيحية على نحو منهجي.

١٠٤ - وستواصل إدارة الدعم الميداني مستقبلاً تعزيز نهجها في قياس الأداء. ولتعزيز التقدم، ستبدأ عناصر الدعم لبعثات حفظ السلام باستخدام مجموعة موحدة من مؤشرات الأداء. وبلاستناد إلى نهج السجل المتكامل لقياس الإنتاج، سترصد هذه المؤشرات العناصر الأساسية للأداء في مجالات الدعم في جميع البعثات. وإلى جانب التدابير المحددة السياق، ستساعد المؤشرات الموحدة على التوصل إلى فهم مشترك للتقدم المحرز والثغرات والتحديات في أوساط الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة.

الإدارة البيئية

١٠٥ - رسّخت إدارة الدعم الميداني الإدارة البيئية باعتبارها أولوية أساسية في عام ٢٠١٦، عاكسةً بذلك ما شددت عليه الجمعية العامة في التقرير الوارد في الوثيقة ١٩/٧٠ وفي قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠. وفي عام ٢٠١٦، حددت الإدارة رؤية ثلاثية الجوانب لمبادراتها تشدد على الالتزام بتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية؛ وبالحد الأدنى من المخاطر البيئية للناس والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية؛ وتحقيق أثر بيئي

إيجابي، حيثما أمكن. وأنشئ قسم للبيئة يقدم تقاريره إلى وكيل الأمين العام، لتوفير التوجيه الاستراتيجي سعياً إلى تحقيق الرؤية البيئية لإدارة الدعم الميداني.

١٠٦ - ووضعت استراتيجية مدتها ست سنوات تحدد خمس ركائز للسنوات الثلاث الأولى من التنفيذ: '١' الطاقة: الحد من استهلاك الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، وخفض مستويات التلوث الناجم عن إنتاج الطاقة؛ '٢' المياه ومياه الصرف الصحي: حفظ المياه، والحد من مستوى الخطر الذي تشكله ممارسات معالجة مياه الصرف الصحي على الأفراد والمجتمعات المحلية والنظم البيئية؛ '٣' النفايات: تحسين إدارة النفايات، والحد من مستويات الخطر الناجم عنها؛ '٤' التأثير الأوسع نطاقاً: زيادة التركيز على الأثر البيئي الأوسع نطاقاً لعمليات النشر، والمساهمة في ترك موروثة بيئية إيجابية؛ '٥' نظام الإدارة البيئية: وضع نموذج إداري للمقار ومراكز الخدمات والبعثات يحفز ويرصد الأداء البيئي.

١٠٧ - وتعمل إدارة الدعم الميداني على إقامة الشراكات وتعزيز السياسات والمعايير، في إطار دعمها لتنفيذ الاستراتيجية. ومن شأن إقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المساعدة التقنية لمدة ثلاث سنوات أن تعزز القدرة على تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية إلى البعثات. وقد عززت مجموعة الأطر البيئية المحددة التي وضعتها إدارة الدعم الميداني بإصدار سياسة جديدة لإدارة النفايات. وسيجري في عام ٢٠١٧ تحديث السياسة البيئية لإدارة الدعم الميداني التي تحدد المعايير الخاصة بعمليات السلام.

إدارة سلسلة الإمداد

١٠٨ - إن الانتقال إلى اعتماد نهج لإدارة سلسلة الإمداد هو أمر شديد الأهمية في توفير دعم متسم بقدر أكبر من السرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية للبعثات الميدانية. وتسعى إدارة سلسلة الإمداد إلى الجمع بين العمليات المتكاملة وزيادة الشفافية لضمان إيصال السلع المناسبة إلى المواقع المناسبة في الوقت المناسب بالتكلفة المناسبة. وتماشياً مع توصية اللجنة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/69/19)، واصلت إدارة الدعم الميداني تعزيز الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ الأطر اللازمة فيما يتعلق بالاستراتيجية والسياسات والتوجيهات وقياس الأداء.

١٠٩ - وعملية الانتقال إلى إدارة سلسلة الإمداد مسعى متعدد السنوات يتطلب تغييراً كبيراً في عمليات المنظمة وهيكلها وذهنيتها. ودعماً لهذه العملية الانتقالية، وضعت إدارة الدعم الميداني خطة لإدارة سلسلة الإمداد في عام ٢٠١٦ مشفوعة بتوجيهات تشغيلية بشأن تنفيذ

رؤية واستراتيجية إدارة سلسلة الإمداد اللتين أُقرتا في عام ٢٠١٥. وتحدّد مسودتها أساليب العمل والحلول والعناصر التمكينية الخاصة بسلسلة الإمداد للسنوات المقبلة.

١١٠ - ولتحفيز نهج جديدة، كانت إدارة الدعم الميداني قد أطلقت أربعة مشاريع قصيرة الأجل تروج للتحويل على المدى الطويل: '١' أدى مشروع التخطيط للمشتريات إلى وضع خطة شراء موحدة تجمع بين احتياجات جميع البعثات الميدانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ من أجل المساعدة على الاستفادة على نحو أمثل من استراتيجيات التوريد والتسليم على الصعيد العالمي؛ '٢' قدم مشروع التخزين المركزي التوجيه إلى جميع البعثات بشأن توحيد ممارسات التخزين وتحسين شفافية المخزون؛ '٣' أدى استعراض شروط التجارة الدولية إلى تقديم لمحة شاملة عن العقود الإطارية، بما يشمل شروط التسليم الواردة فيها ونقاط منشأ السلع، للمساعدة على النظر بمزيد من الفعالية في تكاليف التسليم أثناء عملية الشراء، والمساعدة على وضع عقد شحن على النطاق العالمي؛ '٤' سيكون المشروع التجريبي لممر شرق أفريقيا بمثابة إثبات لجدوى مفهوم استحداث سلسلة إمداد متكاملة عن طريق اختبار مصادر التخطيط المشترك، وتوريد وتسليم سلع مختارة لست بعثات في شرق أفريقيا.

رابعاً - السلامة والأمن

١١١ - في عام ٢٠١٦، ارتفع عدد الهجمات العدائية التي شنتها القوات المحاربة ضد حفظة السلام ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالفترة المقابلة السابقة (من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وازداد عدد الهجمات المحددة الأهداف من ٩٧ هجوماً إلى ١٨٦ هجوماً. وكذلك ارتفع عدد الوفيات من ٢٦ إلى ٣٨ حالة، وانخفض عدد الإصابات من ١١١ إلى ٩١. وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، شكّل عدد الهجمات غير المتكافئة ووفيات حفظة السلام من جراء الأعمال الكيدية ما يقارب نسبة ٥٠ في المائة من جميع الإحصاءات ذات الصلة في جميع بعثات حفظ السلام. وبلغ عدد الهجمات المحددة الأهداف المبلّغ عنها ٨٥ هجوماً، أدت إلى سقوط ٢٩ قتيلاً و ٥٨ جريحاً. وهي ناتجة أساساً عن أجهزة التفجير اليدوية الصنع والهجمات المباشرة التي تشكل ما نسبته ٦٨ في المائة من الحوادث. وفي أوائل عام ٢٠١٦، كان بعض الهجمات الإرهابية التي وقعت في شمال مالي أكثر فتكاً وتدميراً من أي وقت مضى. وقد أدت التدابير الجديدة المتخذة لحماية أفرادنا، بما يشمل مكافحة أجهزة التفجير اليدوية الصنع، إلى انخفاض عدد الوفيات نسبة إلى العدد الإجمالي للهجمات.

١١٢ - ونظراً إلى اهتمام اللجنة الخاصة الدائم بتحسين الإبلاغ عن وقوع ضحايا في صفوف حفظة السلام، قام فريق الأمم المتحدة المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، بمساعدة من الدول الأعضاء، بتطوير NOTICAS وهو كناية عن قاعدة بيانات ونظام آمن للإبلاغ على الإنترنت. ونُفذت هذه المبادرة الجديدة بالتشاور مع إدارة الدعم الميداني، وهي سوف تتيح للبعثات الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالضحايا مباشرةً في قاعدة بيانات مركزية. وسيتلقى الموظفون الرئيسيون في المقر إخطارات تلقائية عند إدخال البعثات بيانات تتعلق بالضحايا في النظام، مما سيؤدي إلى تحسين الوعي على المستوى الاستراتيجي بالظروف التي أدت إلى وقوع ضحايا في صفوف أفراد الأمم المتحدة. ويُتوقع أن يصبح نظام NOTICAS جاهزاً بنسخته الكاملة الأداء بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وأحد العناصر المكتملة الهامة لهذه الخاصية الوظيفية الإضافية يتمثل في الجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة لعمليات وإدارة الأزمات من أجل تحديث وتوسيع إجراءات التشغيل الموحدة القائمة التي تعتمد عليها إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بنظام NOTICAS.

١١٣ - وفي مجال إدارة الأزمات، وضع فريق عامل معني بإدارة الأزمات يرأسه مركز الأمم المتحدة لعمليات وإدارة الأزمات سياسةً تتناول إدارة الأزمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة أقرها الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠١٦. وتوضح هذه السياسة الأدوار والمسؤوليات، وتبين كيف ينبغي للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة أن تنسق جهودها في مواجهة الحالات التي تقتضي استجابة متعددة التخصصات من كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بسبب حجمها أو تعقيدها أو خطورة نتائجها المحتملة. وأعقب هذه السياسة تحديثٌ لإجراءات التشغيل الموحدة في إدارة الأزمات المعتمدة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وقد استرشد بها مركز العمليات وإدارة الأزمات في سياق إعداد دورة تدريبية في مجال إدارة الأزمات في الميدان. وستتناول هذه الدورة التدريبية طائفة واسعة من حالات الأزمات في البعثات الميدانية، وستساعد كبار المديرين، من خلال عدة تمارين، على مواصلة تطوير الإجراءات الميدانية لإدارة الأزمات في الأمم المتحدة وتنفيذها.

١١٤ - وبموازاة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإدارة الأزمات، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام على معالجة وتحسين التأهب الشامل لمواجهة الأزمات، في سياق خاص بكل بعثة، من خلال الموظف المعني بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ويركز نهج التأهب للأزمات الخاصة بكل بعثة على قياس الاستعداد الحالي، وتحديد مجالات التحسين، وترسيخ مبادئ التأهب للأزمات. وسينطوي هذا النهج على التعاطي مع كل بعثة وعلى وضع تصوّر

للسيناريوهات الواقعية والمحتملة. ويجري الاختبار عن طريق المشاركة النشطة للقيادات العليا للبعثات في تمارين المحاكاة، التي تليها جلسات تحاور لاستخلاص المعلومات وتقارير.

١١٥ - وقد ثبتت فعالية السياسة والبرامج الحالية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني فيما يتعلق بإدارة المخاطر التي تتهدد السلامة المهنية الميدانية، وهي تشمل الموظفين المدنيين وأفراد الشرطة، إذ سُجِّل انخفاض ملحوظ في المخاطر المهنية العامة، وفي الوفيات والإصابات ذات الصلة بالعمل/أماكن العمل في صفوف هذه الفئات المهنية، بحيث تراجع معدل الحوادث بنسبة تصل إلى ٧٥ في المائة في بعض بعثات حفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) خلال السنوات الثلاث الماضية.

١١٦ - وتواصل تحسين برامج إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميدانية المتعلقة بإدارة المخاطر التي تتهدد السلامة المهنية الميدانية، والمطبقة بالكامل في جميع بعثات حفظ السلام، بحيث باتت تشمل الآن شروط امتثال أساسية أعلى مستوى من أجل رفع مستوى معايير الحماية المهنية والحد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون المدنيون وأفراد الشرطة في إطار عمليات حفظ السلام.

١١٧ - ولا يزال أفراد حفظ السلام العسكريون يشكلون الفئة المهنية المعرضة لأعلى مخاطر السلامة المهنية، إذ يُسجَّل في صفوفهم أكبر عدد من الوفيات والإصابات والحوادث. ويجري النظر حالياً في إدراج الأفراد العسكريين ضمن سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني المتعلقة بإدارة المخاطر التي تتهدد السلامة المهنية الميدانية بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

١١٨ - واستعانت الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤخراً بسياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني المتعلقة بإدارة المخاطر التي تتهدد السلامة المهنية الميدانية، بما تشمله من مفهوم ومنهجية لإدارة المخاطر التي تتهدد السلامة، بوصفها نموذجاً مرجعياً أساسياً لوضع سياسة السلامة والصحة المهنتين في الأمم المتحدة، التي يتوقع أن تقرها لجنة الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وستسري هذه السياسية، لدى إقرارها، على الأمانة العامة للأمم المتحدة بهدف تنسيق إدارة المخاطر التي تتهدد السلامة والصحة المهنتين.

١١٩ - وواصل مكتب الشراكات الاستراتيجية لحفظ السلام جهوده الرامية إلى جعل سلامة وأمن العناصر النظامية في البعثات الميدانية جزءاً لا يتجزأ من عمليات استعراض البعثات. وجرى إطلاع قيادة البعثات سريعاً على الثغرات التي لوحظت أثناء الاستعراضات فيما يتعلق بالسلامة والأمن، وأُبلغت بها قيادة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم

الميداني. وأشيرَ باستمرار خلال الاستعراضات إلى أهمية التخطيط والحاجة إلى القيام بعمليات مستندة إلى معلومات. وإضافة إلى ذلك، اعتُبر التدريب المناسب، سواء قبل الانتشار أو في مواقع البعثات، والمعدات الملائمة، وترتيبات القيادة والسيطرة الواضحة هي أيضاً من الأولويات فيما يتعلق بسلامة حفظة السلام وأمنهم.

١٢٠ - وتسهم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مباشرةً في أمن وسلامة أفراد حفظ السلام عبر تصديدها للتهديدات التي تشكلها المتفجرات عن طريق أنشطة التخفيف من حدة هذه التهديدات وأنشطة إزالة الألغام. وبازدياد الهجمات غير المتكافئة، خصصت الدائرة موارد كبيرة للتخفيف من تهديد أجهزة التفجير اليدوية الصنع، سواء في استجابتها العملية في البعثات أو في جهودها الرامية إلى تقديم التوجيهات وإعداد سياسة متسقة واستجابة استراتيجية من قبل الأمم المتحدة. وبهدف التخفيف من تهديد أجهزة التفجير اليدوية الصنع، قدمت الدائرة، بالتنسيق مع مكتب الشؤون العسكرية، تدريباً سابقاً للنشر إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تفتقر إلى هذه القدرة حالياً. ووُضعت مبادئ توجيهية للتخفيف من تهديد أجهزة التفجير اليدوية الصنع في مواقع البعثات بهدف الإسهام في نهج لمواجهة هذا التهديد على نطاق المنظومة. ونُشرت أيضاً قائمة مفردات تهدف إلى تطوير قاعدة معارف مشتركة بشأن أجهزة التفجير اليدوية الصنع، وأنشئ مركز موارد على الإنترنت بشأن أجهزة التفجير اليدوية الصنع.

١٢١ - وأنشأت إدارة عمليات حفظ السلام فريقاً عاماً من الدول الأعضاء من أجل إعداد كتيب على صعيد المقرر مخصص للتخفيف من تهديد أجهزة التفجير اليدوية الصنع الذي يواجهه الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، ودليل للوحدات العسكرية بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة/أجهزة التفجير اليدوية الصنع. ودعمت تلك الجهود، سعت الدائرة إلى زيادة قدراتها الاستشارية المتخصصة في المقرر.

خامساً - السلوك والانضباط والمساءلة

ألف - السلوك والانضباط

١٢٢ - أُحرز تقدم كبير نحو تعزيز المساءلة والشفافية. فالمهام المتعلقة بالسلوك والانضباط في البعثات الميدانية باتت الآن تُرصد على نحو أوثق لتعزيز المساءلة عن طريق أدوات إلكترونية للإبلاغ الفصلي والسنوي، مما يعكس تنفيذ سياسة إدارة الشؤون السياسية/إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن المساءلة عن السلوك والانضباط في البعثات

الميدانية وما يتصل بها من إطار للمساءلة. وتُبرز تلك السياسة الأدوار والمسؤولية الفردية والمساءلة في تنفيذ تدابير ترمي إلى منع حالات سوء السلوك في البعثات الميدانية، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والتصدي لتلك الحالات واتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها. وظلّت القيادة على جميع المستويات تضطلع بدور هام لإرساء النهج اللازم اعتماده وتقديم مثال يُحتذى به في إظهار مدى الجدية التي تتسم بها مقاربة السلوك والانضباط. وتعززت الشفافية أيضاً مع إتاحة مزيد من المعلومات للجمهور على الموقع الشبكي للسلوك والانضباط، من خلال تحديثه بشكل أكثر انتظاماً.

١٢٣ - كذلك، أحرزت أوجه تقدّم في الجهود الوقائية. فبتوسيع نطاق التدقيق في سوء السلوك في الأمم المتحدة ليشمل أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بات الموظفون من جميع الفئات يخضعون الآن لفحص لتحديد ما إذا كانوا قد ارتكبوا سوء سلوك أثناء خدمتهم السابقة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وبدأت الدول الأعضاء أيضاً تشهد رسمياً أنّ أياً من رعاياها من الموظفين الموفدين إلى عمليات السلام لم يرتكب سوء سلوك في السابق. وفي إطار المقترحات بشأن اتخاذ تدابير خاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أُعدّ برنامج للتعلّم الإلكتروني عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو إلزامي وسيكون متاحاً بحلول نهاية عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى مواد أساسية موجودة من قبل لتدريب القوات قبل نشرها، ومواد إرشادية أساسية. وصدرت استراتيجية للاتصالات على نطاق الأمانة العامة تهدف إلى تعزيز أنشطة الاتصال والتوعية في البعثات الميدانية.

١٢٤ - وبشأن الاستجابة للدّعاءات المتصلة بسوء السلوك، واصلت التمارين السنوية الرامية إلى ضمان الجودة تحسّين سبل معالجة قضايا سوء السلوك، وتقليص التأخير العام في ذلك، بإجراء جرد منتظم لحالة القضايا التي لم يُبتّ فيها من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، واصلت الدول الأعضاء اعتماد أفضل الممارسات في معالجة قضايا سوء السلوك والتحقيق فيها ومتابعتها.

١٢٥ - وواصلت الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط تقديم دعم مباشر إلى كبار مديري البعثات الميدانية الكبيرة ودعم من بُعد إلى كبار مديري البعثات الأصغر حجماً في أداء وظائفهم. ووُضعت ترتيبات إقليمية لدعم جميع بعثات حفظ السلام في مجال السلوك والانضباط. ونُظّم برنامج للتعلّم المستمر للموظفين المعيّنين بالسلوك والانضباط في البعثات الميدانية، لمواصلة بناء القدرات في مجال السلوك والانضباط.

١٢٦ - وباستثناء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ورد في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦، ما مجموعه ٧١٢ ادعاءً متصلاً بارتكاب سوء سلوك من جانب جميع فئات الموظفين (١٥٠ من القضايا المصنفة ضمن الفئة ١ و ٥٦٢ من القضايا المصنفة ضمن الفئة ٢)^(٢). وسجل عدد الادعاءات عموماً ارتفاعاً طفيفاً في إطار القضايا المصنفة ضمن الفئة ٢ خلال السنة الماضية، في حين بقي عدد الادعاءات المتصلة بالقضايا المصنفة ضمن الفئة ١ على حاله تقريباً. وفي الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ورد ٦٦٩ ادعاءً في ما يتصل بجميع فئات الموظفين (١٤٧ من القضايا المصنفة ضمن الفئة ١ و ٥٢٢ من القضايا المصنفة ضمن الفئة ٢). ومن المتوقع حدوث تقلبات في أعداد الادعاءات، لا سيما عند ارتفاع أعداد الأفراد المنتشرين، وعند وضع آليات أقوى لتلقي الشكاوى.

١٢٧ - ولا يزال مستوى استجابة الدول الأعضاء قوياً للطلبات المتصلة بالحصول على المعلومات وابتخاذ الإجراءات اللازمة في المسائل المحالة إلى التحقيق والمطلوب اتخاذ إجراءات تأديبية بشأنها على الصعيد الوطني. وينطبق ذلك على القضايا التي ثبت فيها ارتكاب سوء سلوك من جانب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، أرسل ١٩٦ طلباً إلى الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء ادعاءات شملت جميع أشكال سوء السلوك وورد ما مجموعه ١٦٤ رداً. وتضمنت ردود الدول الأعضاء نيتها التحقيق في القضايا، أو نتائج التحقيقات، أو نتائج الإجراءات المتخذة بشأن الادعاءات التي ثبتت صحتها. وتكتسي هذه الزيادة المستمرة في مستوى الاستجابات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الشراكة التي يجب أن تكون قائمة بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لضمان معالجة جميع الادعاءات معالجة كاملة وشاملة.

١٢٨ - ويؤكد من جديد اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٨٦/٧٠ بشأن المسائل الشاملة التزام الدول الأعضاء والمنظمة بالتنفيذ الكامل لهذه المبادرات ولسياسة الأمم المتحدة المتصلة بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويدعم هذا الالتزام برنامج العمل الصارم المبين في التقريرين الأخيرين للجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/669 و A/70/729)، والذي يجري تنفيذه باطراد في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وسترد أوجه التقدم المحرز في هذا الصدد، فضلاً عن بيانات متصلة تحديداً بالاستغلال والانتهاك الجنسيين للسنة التقويمية ٢٠١٦ وتحليل لتلك البيانات في التقرير المقبل

(٢) يمكن الحصول على بيانات محدثة عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من الموقع الشبكي لوحدة السلوك والانضباط على الرابط: <https://cdu.unlb.org/Statistics/OverviewofStatistics.aspx>.

عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي سيصدر في شباط/فبراير ٢٠١٧.

١٢٩ - وتعززت الشراكات بين الوكالات منذ تعيين المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين في آذار/مارس ٢٠١٦، ولا سيما على مستوى صياغة البروتوكولات وإعداد أدوات وتوجيهات موحدة تتيح اعتماد نهج منسق على نطاق المنظومة. ووُضعت أيضاً إرشادات حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) تناولت الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد قُدمت هذه الإرشادات إلى رئيس مجلس الأمن.

باء - القيادة والمساءلة

١٣٠ - واصلت الإدارتان تحسين أدائهما المستخدمة لتحليل حالة القيادة وللتخطيط لتعاقب الموظفين، بهدف تحسين عمليات اختيار الموظفين. وجرى تحديث الإجراءات التشغيلية الموحدة لاختيار وتعيين كبار قادة البعثات، ويجري تنفيذها في الوقت الراهن. كما أُجري استعراض لأدوات التقييم بغية تعزيز عملية الاختيار على أساس الجدارة. وأتاح تعزيز التنسيق بين الإدارات وتقديم الدعم في الوقت المناسب إلى عملية التعيين والاستيعاب، لإدارة عمليات حفظ السلام الحفاظ على معدل شغور مستقر ومنخفض للمناصب القيادية العليا في الميدان: وظيفة واحدة من ٣٤ وظيفة كانت شاغرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتواصل أيضاً انخفاض مدة الشواغر عند مستوى الرؤساء ونواب الرؤساء في البعثات. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦، تَبَوَّأ ٧١ في المائة من رؤساء أو نواب رؤساء البعثات المعيّنين حديثاً مهامهم في غضون سبعة أيام من مغادرة سلفهم مقابل ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٣١ - واستمرت الجهود المبذولة لكفالة تزويد كبار القادة المعيّنين حديثاً بمجموعة المهارات اللازمة للاضطلاع بمهام متعددة الأبعاد. وحُدثت أيضاً المبادئ التوجيهية المنقّحة للإحاطات الداخلية الشاملة. واستمرت مبادرة الشراكة بين القيادات التي أطلقتها إدارة الدعم الميداني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في التوسّع وسط استحسان كبار القادة المشاركين.

سادسا - ملاحظات

١٣٢ - توفر هذه الفترة الانتقالية التي تمرّ بها المنظمة فرصة للوقوف على حالة حفظ السلام في الأمم المتحدة اليوم، وما أُحرز من تقدم على مدى السنوات العشر الماضية. وكما يبيّن هذا التقرير، قُطعت أشواط كبيرة وملحوظة في تكييف عمل الأمم المتحدة في مجال

حفظ السلام تبعاً لمقتضيات النزاعات المعاصرة. وقد أُرست مجموعة متنوعة من المبادرات الطموحة الرامية إلى تعزيز الأداء والقدرات الأساسَ لاعتماد نهج أكثر تركيزاً ومنهجية إزاء الإعداد لعمليات حفظ السلام وإدارتها. ويظهر تأثير بعض هذه المبادرات جلياً في انخفاض عدد الهجمات التي استهدفت حفظة السلام في مالي وأوقعت إصابات. وأدى إشراك الدول الأعضاء وتنظيم سلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى إلى حشد الدعم، في المناطق الإقليمية المختلفة، لتبني رؤية حديثة وتقدمية لحفظ السلام تكون ثمرة مسعى مشترك.

١٣٣ - ولا تزال هذه الجهود مستمرة. ويجب مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الاستراتيجي والقائم على الاحتياجات إزاء تكوين القوات، الذي أُطلق في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام في عام ٢٠١٥، وذلك لتعزيز جاهزية العمليات، وقدرات وأداء العنصرين العسكري والشرطي وكذلك العنصر المدني على نحو متزايد، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي الاستفادة من الوقت الراهن لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً المتعلقة بحماية المدنيين، وتحقيق تعاون فعال مع الدول المضيفة، وتفعيل دور حفظ السلام في دعم التسويات السياسية.

١٣٤ - ولغاية الآن، لم تحقّق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كامل إمكاناتها في ما يتعلق بحماية المدنيين في حالات النزاع. ورغم إحراز تقدم كبير في وضع السياسات والتوجيهات بهدف تحسين إيصال المعلومات اللازمة لقادة البعثات وموظفيها وإعدادهم للاضطلاع بمهام الحماية، لا يزال هذا التقدم غير كافٍ. ويجب على القوات العسكرية والشرطية أن تثبت تحليها بمهارات القيادة وبأن لديها رغبة حقيقية في توفير الحماية. ويؤدي عدم إطاعة الأوامر، فضلاً عن محاذير خفية وسحب الأفراد بصورة مفاجئة عندما تكون الحاجة إليهم ملحة، إلى تقويض مكانة المنظمة والدول التي تمثلها. ويجب إدماج الحماية بشكل منهجي أكثر في الاستراتيجيات السياسية الرامية إلى إنهاء النزاع. والمطلوب بذل جهد جماعي لكفالة أن يجري، بشكل منهجي، تصميم وتنفيذ استراتيجيات للحماية على نطاق البعثة تتجاوز إلى حد بعيد استخدام القوة.

١٣٥ - ومن الضروري بذل جهد مماثل للحفاظ على الوحدة الدولية التي تتوقف عليها فعالية حفظ السلام. ولتعزيز أثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الأساسي إقامة شراكة قوية بين مجلس الأمن، وسلطات الدولة المضيفة، وأصحاب المصلحة الإقليميين، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، تستند إلى الأهداف والأولويات المشتركة وتستمر عن طريق الحوار المنتظم والمشاركة.

١٣٦ - وفي المدى القريب، ستبقى بيئة حفظ السلام عرضةً للتقلبات وستظل تلقي أعباءً على المنظومة. لذا لا بدّ من تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على سرعة الاستجابة والمرونة والتكيف مع الحالة الراهنة لتظلّ أداة دائمة لصون السلام والأمن الدوليين أداة دائمة لصون السلام والأمن الدوليين. فمستقبل حفظ السلام يكمن في قدرته على إعادة تفسير المهام الأساسية التي تنطوي عليها الولايات، وعلى استخدام خبرات يمكن نشرها على وجه السرعة، وعلى التحلي بما يكفي من المرونة التي تتيح له التموضع تبعاً لأية تطوّرات قد تطرأ في الميدان. وينبغي للتركيز على الأداء أن يتجاوز القدرات النظامية ليشمل أداء المدنيين، وذلك ضمن إطار واسع وشامل لتقييم أثر عمليات حفظ السلام. ولا يمكن القيام بهذا الأمر من دون إعادة النظر في هيكل إدارة حفظ السلام، بما في ذلك الهياكل التشريعية وهيكل الأمانة العامة.

١٣٧ - آمل أن تتمكن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من الارتقاء إلى مستوى التحدي، وهو أن توفر للأمانة العامة، في الوقت المناسب، إرشادات استشارية وفنية بشأن السياسات والقضايا الشاملة، وذلك في إطار سعي اللجنة إلى رسم اتجاه جديد لعمليات حفظ السلام. ولا يزال حفظ السلام في الأمم المتحدة أداة أساسية حوّلت حياة عدد لا يُحصى من الأطفال والنساء والرجال المتضررين من النزاع. وسيكتسب حفظ السلام مزيداً من القوة عندما تُجري الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة حواراً صريحاً وحقيقياً بشأن التحديات التي يواجهها. إن اللجنة الخاصة تضطلع بدور أساسي في تعزيز هذا الحوار. ويحدوني الأمل في أن تكون قادرة على مواصلة القيام بذلك بدينامية وانفتاح.